

تحليل إدراك مدى القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة الأداء بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية

الدكتور/ عاطف محمد أحمد أحمد *

ملخص البحث:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل إدراك مدى القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، أجريت الدراسة على عينة من المحاسبين وكذلك المديرين الماليين والتنفيذيين داخل الشركات المصرية شملت ٦ قطاعات ، حيث قام الباحث بتوزيع ٢٤٣ قائمة استقصاء وبلغت نسبة الردود ٧٢% (١٧٥ قائمة) ، وتم الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية لاختبار صحة فروض الدراسة والتي تتناول تحليل إدراك مدى القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات.

وتشير النتائج إلى توافر مؤشرات ممارسات التنمية المستدامة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، كما تبين أن هذه الممارسات لها أثر إيجابي ليس فقط على الأداء الاقتصادي الذي يركز على الربحية فقط ، بل أيضاً على كل من الأداء الاجتماعي والبيئي، الأمر الذي يحقق استدامة أداء الشركات. أيضاً توصلت الدراسة إلى أن التزام الشركات بالممارسات الجيدة لحوكمة الشركات له أثر إيجابي في دعم ممارسات التنمية المستدامة لهذه الشركات على تحقيق استدامة أداء أعمالها.

يوصى الباحث بضرورة حث الهيئات المهنية والتشريعية والرقابية على تطوير معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني بشكل يجعلها أكثر حزمًا لتشجيع الشركات على تبني ممارسات التنمية والبيئية المستدامة بأنواعها الثلاث: الاجتماعية ، الاقتصادية ،

الكلمات المفتاحية :

التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية للشركات، حوكمة الشركات، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، مصر.

أستاذ المحاسبة المساعد كلية التجارة – جامعة بنى سويف - مصر

تاريخ التقدم بالبحث: ٢٠١٣/١/٢٦

تاريخ قبول النشر: ٢٠١٣/٤/١٤

Atefma64@yahoo.com الايميل :

atef.ahmed@commerce.bsu.edu.eg

مكان العمل : كلية التجارة جامعة بنى سويف

Analysis of Preparers' Perceptions of Financial Statements for the Effect of Sustainable Development & Corporate Governance Practices on the Sustainable Performance Indicators for Registered Egyptian Companies

Abstract:

This Study aims to explore Preparers' Perceptions of Financial Statements for the Effect of Sustainable Development & Corporate Governance Practices on the Sustainable Performance Indicators for registered Egyptian Companies. This study applied on a sample of Accountants, Financial and Executive managers inside registered Egyptian Companies which covered six sectors. The researcher distributed 243 Questionnaires; the response rate reached to 72% (175 Questionnaires of 243). The researcher used some of the statistical techniques to test the hypotheses validity which are analysis the effect of Sustainable Development & Corporate Governance Practices on the Sustainable Performance Indicators for Egyptian Companies.

The main results refer that the Sustainable Development Practices were available inside registered Egyptian Companies. Also, the researcher concludes that the sustainable development practices have a positive impact not only on the economic performance but also on both social and environmental performance, which lead to sustainable of companies performance. As well as, the study concludes that the companies' commitment with good corporate governance practices has a positive supporting impact for the effects of sustainable development practices on the sustainable performance indicators inside registered Egyptian Companies.

This researcher advises policy makers to develop more restricted accounting and auditing standards that encourage companies to adopt sustainable development practices.

Keyword:

Sustainable Development (SD), Corporate Social Responsibility (CSR), Corporate Governance (CG), Corporate Social Responsibility Reporting, Egypt

١ - مقدمة البحث:

لقد تزايد الطلب خلال السنوات الأخيرة على المسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك تقارير التنمية المستدامة وتمثل ذلك في دعم كل من: الهيئات الاستشارية، المنظمات غير الحكومية، الهيئات المهنية، وخبراء العلاقات العامة لمبادرات الشركات بشأن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة وخاصة بعد انهيار شركة آنرون وولدكوم العالميتين والتي كان من أهم أسبابها فقد السمعة، سوء إدارة المخاطر، فقد الميزة التنافسية بالإضافة إلى عدم المساءلة المحاسبية (Owen, David (2005).

حيث كان لانهايار شركة آنرون الدور الرئيسي وراء الاهتمام بتقارير المسؤولية الاجتماعية في أمريكا واتضح ذلك أيضا في إنجلترا حيث تزايد عدد الشركات التي تصدر تقارير بيئية واجتماعية عبر المواقع الالكترونية لها. فعلى سبيل المثال اشارت الدراسة التي قام بها KPMG في عام ٢٠٠٠م إلى أن حوالي ٤٩% من عدد ١٠٠ شركة انجليزية من الشركات المدرجة في FTSE تصدر هذه التقارير وتزيد تلك النسبة الآن عن ٨٠% وهذا يعكس تزايد الاتجاه المحلي نحو الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك التنمية المستدامة. أيضا صاحب هذا الاتجاه المحلي اتجاه دولي مماثل نحو تزايد عدد الدول التي تهتم بإرشادات تقارير التنمية المستدامة وظهر ذلك جليا في المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI Initiatives (Owen, David (2005), Global Reporting.

أيضا أكد Bebbington et al. (2007) على تزايد الاهتمام بتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات خلال السنوات الخمس الماضية في العديد من الدول المتقدمة وقد أخذت هذه التقارير عدة أشكال إما متضمنة في التقرير السنوي أو في تقارير منفصلة تحتوى على معلومات اختيارية وأخرى الزامية، كما أشار باحثين آخرين إلى تزايد الاهتمام بتقارير التنمية المستدامة حول العالم Herzing and (2011), Hogan and Lodhia, (2011), Dimitrov and Davey, (2010), Godemann.

ولقد حاول Adams & McNicholas (2007) فهم العملية التي تقوم بها الشركات بشأن تطوير تقارير الاستدامة وتحديد الصعوبات التي تواجهها وكذلك معرفة التغيرات التنظيمية التي تم اتخاذها لتحسين المساءلة وبالتالي أحداث تغيرات في استدامة أداء الشركات. وذلك من خلال ملاحظة اجتماعات الشركات ومعلومات التغذية العكسية عن هذه الاجتماعات من الباحثين ومراجعة تقارير الاستدامة الورقية وكذلك الالكترونية عبر الانترنت. وأشارت نتائج الدراسة إلى عدد من الصعوبات التي تحد من عملية تطوير إطار تقارير الاستدامة وتكامله مع عملية التخطيط واتخاذ القرارات.

ولقد أشار تقرير الأمم المتحدة الصادر عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ٢٠٠٢) إلى عدة تحديات تواجه التنمية المستدامة مثل:

١- أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وحماية الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي أهداف شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة.

٢- أن الهوة العميقة التي تقسم المجتمع البشرى إلى أغنياء وفقراء والفجوة المتزايدة الاتساع بين العالمين المتقدم النمو والنامي تشكلان تهديدا كبيرا للازدهار والأمن والاستقرار على مستوى العالم.

٣- لانتزال البيئة العالمية تعاني من التدهور، فتناقص التنوع البيولوجي مستمرا، وكذلك استنفاد الأرصدة السمكية، والتصحّر يتلف مساحات متزايدة من الأراضي الخصبة ، والآثار الضارة لتغيير المناخ باتت واضحة، وتزايد حدوث الكوارث الطبيعية وما ترتب عليهما من دمار، وأصبحت البلدان النامية أضعف حالا، ولايزال تلوث الهواء والمياه والبحار يحرم ملايين الأشخاص من العيش الكريم.

٤- وقد أضافت العولمة بعدا جديدا إلى هذه التحديات، فالتكامل السريع للأسواق وسهولة انتقال رؤوس الأموال وتزايد تدفقات الاستثمارات حول العالم طرحت تحديات وفرصا جديدة بالنسبة لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى أن فوائد العولمة وتكاليفها موزعة بشكل متفاوت بين الدول، حيث تواجه البلدان النامية صعوبات خاصة في مجابهة هذه التحديات.

٥- وهذه التفاوتات العالمية يخشى أن تسود ، وإذا لم يتم العمل بطريقة تحدث تغييرا جذريا على حياة فقراء العالم، فقد يفقد هؤلاء الثقة في ممثليهم وفي النظم الديمقراطية التي نضل ملتزمين بها، كما أنهم يعتبرون أن ممثليهم لا يفعلون شيئا سوى ترديد الكلمات الجوفاء.

ومع دخول العقد الثاني من القرن الواحد والعشرون واجه العالم تحديات خطيرة تتعلق بالتنمية المستدامة والتغير المناخي ، حيث أشار Murray et al. (2010) إلى أن التنمية المستدامة تنشأ تحديات شاملة أمام العديد من الوكالات والهيئات مثل: المنظمات الحكومية، المنظمات غير الحكومية، شركات الأعمال وكذلك المجتمع المدني ، ولابد من تحقيق التعاون بين هذه الوكالات والهيئات لمواجهة تلك التحديات من أجل دعم المؤشرات التي تجعل الاقتصاد العالمي أكثر استدامة بيئيا واجتماعيا.

ونظرا لأهمية تقارير التنمية المستدامة فإن مجلس معايير المراجعة والتأكد الدولية (IAASB)

يقوم حاليا بتعديل المعيار الدولي لخدمات التأكد (ISAE 3000) من أجل تقديم خدمات التأكد على تقارير الاستدامة، ولقد اشارت البحوث الحديثة إلى تزايد الطلب على خدمات التأكد على تقارير الاستدامة بجوانبها الثلاث : البيئية ، الاجتماعية ، والحوكمة (ESG) Environmental, Social and Governance ، حيث لم تكن في الماضي تقارير الاستدامة محكومة بمعايير مقبولة قبولا عاما، وبالتالي كانت هذه التقارير أقل مصداقية مقارنة بالوضع الحالي الذي يسمح للمحاسب المستقل بتقديم خدمات التأكد على محتوى وهيكل تقارير الاستدامة وبالتالي تحسين درجة ملائمتها وموثوقيتها وكذلك قابليتها للمقارنة ومن ثم تزداد مصداقية تقارير التنمية المستدامة (Simnett & Roger (2012).

ولقد تزايد خلال ال ١٥ سنة الماضية الاهتمام بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ، وكان وراء هذا الاهتمام المتزايد عوامل عدة مثل: زيادة آثار المشروعات الدولية ،الضغط المتزايد حول معرفة آثار أنشطة الشركات على المجتمع والاقتصاد كنتيجة لفقد الثقة في مهنة المحاسبة التي نشأت بعد سلسلة الانهيارات العالمية التي حدثت للعديد من الشركات الكبرى حول العالم عام ٢٠٠١م، تزايد حجم الاستثمارات المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والاخلاقية في أمريكا وحول العالم . كما تبين أن الإفصاح عن

المسؤولية الاجتماعية للشركات يحقق عدة مزايا للشركات نفسها مثل: تخفيض تكلفة الحصول على رأس المال المملوك ، جذب المؤسسات الاستثمارية ، وتقديم تحليلات أكثر دقة (Dhaliwal et al. (2011) .

حيث أشار بعض الباحثين (Dhaliwal et al. (2011) إلى أن انخفاض تكلفة الحصول على رأس مال المملوك كان هو الحافز الرئيسي وراء اهتمام الشركات بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية ، حيث تبين أن: الشركات التي كانت تكلفة الحصول على رأس المال المملوك بها عالية خلال السنة الماضية كانت أكثر احتمالا مقارنة بالشركات الأخرى للإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية وتم ذلك بشكل منفصل عن التقارير السنوية ، كما أن الشركات ذات الأداء المتميز لأنشطة المسؤولية الاجتماعية انخفضت بها تكلفة الحصول على رأس المال المملوك وكانت أكثر قدرة على جذب المؤسسات الاستثمارية وكذلك تقديم تحليلات أكثر دقة وأقل غموضا، هذا بالإضافة إلى أن الشركات التي أفصحت عن مسؤوليتها الاجتماعية كانت أكثر احتمالا نحو إصدار أسهم موسمية في السنتين التاليتين للإفصاح مقارنة بالشركات التي لا تفصح عن مسؤوليتها الاجتماعية.

ونظرا لعدم ملائمة التقارير المالية التقليدية للأبعاد المتعددة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئة لأنشطة الشركات على المجتمع في الوقت المعاصر وخاصة في ظل العديد من التغيرات مثل التغير المناخي ، استدامة الأعمال، المبادرة العالمية لإعداد التقارير (Global Reporting Initiative, (2007 والتي قسمت المؤشرات غير المالية للتقرير إلى ستة مجموعات هي: مؤشرات اقتصادية ، مؤشرات بيئية، مؤشرات ترتبط بالعمالة، مؤشرات ترتبط بحقوق الانسان، مؤشرات ترتبط بالمسؤولية عن المنتج ، ومؤشرات اجتماعية ، لذلك تزايد عالميا الاهتمام بتقارير التنمية المستدامة ، حيث تزايد عدد الشركات التي نشرت تقارير عن التنمية المستدامة وذلك بشكل منفصل عن تقاريرها السنوية، وإضافة الثقة على معلومات هذه التقارير فلقد لجأت بعض الشركات إلى مراجعة هذه التقارير من قبل مراجع مهني مستقل ، في حين قامت شركات أخرى بمراجعة تقاريرها بواسطة أطراف أخرى من خارج مهنة المحاسبة، حيث لا يوجد معيار دولي ملزم بشأن ضرورة مراجعة تقارير التنمية المستدامة بواسطة محاسب مهني مستقل .

Simnett et al. (2009)

لذلك اهتم بعض الباحثين بعملية تطوير خدمات التأكد الاختيارية لتقارير التنمية المستدامة لمعرفة العوامل المرتبطة بقرار شراء خدمات التأكد الاختياري وكذلك اختيار نوع مقدم هذه الخدمة سواء من داخل مهنة المحاسبة أو من خارجها والمنافع التي تعود على الشركات من وراء قيامها بمراجعة تقارير الاستدامة الخاصة بها. ولقد تبين أن الشركات التي تسعى لتحسين مصداقية تقارير الاستدامة الخاصة بها وكذلك تحسين سمعتها تكون أكثر رغبة نحو مراجعة تقاريرها ، في حين لم يكن مهما بالنسبة لهذه الشركات ما اذا كان مقدم هذه الخدمة مراجع مستقل من مهنة المحاسبة أو من أطراف أخرى من خارج المهنة. أيضا تبين أن الشركات التي تعمل في دولة موجهة نحو الاهتمام بالأطراف ذات العلاقة تفضل اختيار مراجعين مستقلين من مهنة المحاسبة للحصول على خدمات التأكد والمراجعة على تقارير الاستدامة الخاصة بها ، أما الشركات التي تعمل في دول ذات بيانات قانونية ضعيفة أو ذات مخاطر بيئية واجتماعية عالية مرتبطة بمصانعها لا تميل إلى اختيار مراجع مستقل من مهنة المحاسبة لمراجعة تقارير الاستدامة الخاصة بها .

Simnett et al. (2009)

٢-هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تحليل إدراك معدى القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية: بيان إدراك معدى القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الشركات في ظل توافر ممارسات حوكمة الشركات، تحديد مدى صحة فروض الدراسة والتي تتناول تحليل إدراك معدى القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، بالإضافة إلى تحديد مدى التباين في إدراك معدى القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات وفقاً لاختلاف مؤهلاتهم العلمية، عدد سنوات خبرتهم، نوع القطاع الذين ينتمون إليه.

ولتحقيق هدف البحث تم تنظيم البحث كما يلي: في الجزء التالي تعرض الباحث لطبيعة ومفهوم التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية للشركات، تلى ذلك الدراسات السابقة وصياغة فروض البحث، ثم الوضع في مصر بشأن التنمية المستدامة ، ثم الإطار المقترح للدراسة ، بعد ذلك تعرض الباحث لمجتمع الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي ، ثم تحليل نتائج الدراسة واختبار صحة فروض البحث، ثم مناقشة أهم نتائج البحث، وفي الجزء الأخير تم التعرض لحدود وتوصيات البحث.

٣- التنمية المستدامة والمسئولية الاجتماعية للشركات:

تعرض الباحث في هذا الجزء للنقاط التالية المرتبطة بقضايا المسئولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

١-٣ : طبيعة ومفهوم التنمية المستدامة Sustainable Development:

لقد تزايد خلال الفترة الأخيرة اهتمام الباحثين بقضايا التنمية المستدامة التي تعتبر من أهم التحديات المعاصرة التي تواجه عالم الأعمال، على الرغم من المزايا التي تحققها معاملات شركات الأعمال، إلا أن البعض انتقد هذه المعاملات نظراً لما تحدثه من مشاكل اجتماعية وبيئية بسبب عدم اهتمام هذه الشركات بالجوانب الاجتماعية والبيئية. ولقد كان عدم الفهم والتحديد الملانم للإطار الحالي للتقرير المالي بشأن التقرير عن المعاملات المرتبطة بالأنشطة الاجتماعية والبيئية الناتجة عن أعمال الشركات السبب الرئيسي وراء ذلك (Davey & Dimitrov (2011).

ولقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة عندما نظمت الأمم المتحدة قمة الأرض (المسماة بعد ذلك بـ قمة ريو Rio) لمناقشة قضايا الاستدامة وآثارها على البشرية. ولقد حضر هذه القمة ممثلي أكثر من ١٧٠ دولة وخلقت نقطة تحول جزرية في اهتمام الباحثين والكتاب فيما يتعلق بالتنمية المستدامة لأداء الشركات، واعترفت القمة بما يلي (United Nations, (1997 :

١- الطبيعة العالمية للعديد من المشاكل البيئية ووجود اعتماد اقتصادي متبادل بين الدول، وترتب على ذلك تحول اهتمام الكتابات والدراسات المهمة بالتنمية المستدامة من المنظور المحلي إلى المنظور الدولي.

٢- وجود تكامل بين كل من: القضايا الاقتصادية ، الاجتماعية، والبيئية ولكل منهما نفس الدرجة من الأهمية. ولقد كان ذلك هو الاعتراف الرسمي الأول بأن النشاط الإنساني له نتائج خطيرة على البشرية

في الحاضر والمستقبل، وعلى الكائنات الأخرى التي تعيش مع الإنسان على الأرض، وكذلك على الصحة البيئية والتوازن البيئي بين الكائنات المختلفة.

ونظراً لأهمية التنمية المستدامة فقد أكدت الأمم المتحدة على ضرورة مواصلة الجهود العالمية من أجل التنمية المستدامة، حيث حذر الأمين العام للأمم المتحدة بأن العالم ما زال بمنأى عن تحقيق هدف التنمية المستدامة. كما أشار إلى أن القضايا التي نوقشت في قمة الأرض المنعقدة في البرازيل عام ١٩٩٢ لم ينفذ منها إلا القليل، لذلك يجب استكمال المسيرة في قمة "ريو ٢٠" والتي سوف تعقد في شهر يونيو ٢٠١٢ في البرازيل لمناقشة كل من: مراجعة الالتزامات، الاقتصاد الأخضر في سياق القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (www.un.org).

ولقد أكد البيان الختامي لقمة الأرض التي عقدت في ٢٣ يوليو ٢٠١٢ بمدينة ريو البرازيلية - والمسماة بقمة "ريو ٢٠" - على تعزيز "الاقتصاد الأخضر" الذي يحافظ على الموارد الطبيعية ويقضي على الفقر. كما شدد البيان على ضرورة إشراك المجتمع المدني ودمج العلم في السياسات، واتفقت كل من الدول الثرية والفقيرة على سلسلة وعود لمعالجة التغير المناخي في كوكب الأرض وتجنب الإخفاقات التي انتهت إليها قمة كوبنهاغن عام ٢٠٠٩. وأطلقت القمة "أهداف التنمية المستدامة" على نمط أهداف اللفية للتنمية التي أقرتها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من أهمية البيان الختامي لقمة "ريو ٢٠" إلا أن البعض انتقد هذه القمة نظراً لافتقارها إلى أهداف ملزمة وواضحة إلى جانب ضعف برامج التمويل.

BBC, Arabic (2012)

ويقصد بمفهوم "التنمية المستدامة" بأنها ذلك التطور الذي يلبي احتياجات الحاضر بدون الاضرار بقدرة الأجيال السابقة على تلبية احتياجاتهم. والتنمية المستدامة يجب أن تتضمن تغييراً في عملية استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات، توجيه التطور التكنولوجي، والتغيير المؤسسي الذي يتفق مع احتياجات الحاضر والمستقبل (World Commission for Environment and Development, 1987).

(2010) Cruickshank et al. ، (2012) Searcy (تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، ٢٠١٠).

بينما عرف (Akisik & Gal (2011) التنمية المستدامة بأنها عملية تتضمن تطويراً في جميع جوانب حياة الإنسان، وهي تهتم بحل التعارض بين الأهداف المتعددة والمتنافسة، وتشمل الإنجاز المتزامن لكل من: الجانب الاقتصادي أو المالي، الجودة البيئية، العدالة الاجتماعية، وهذا ما يعرف بقاعدة المثلث مع العامل التكنولوجي.

وترتبط النظرة الشاملة للاستدامة بين التنمية المستدامة وبين استدامة الأعمال، حيث أشار أحد الباحثين (Akisik & Gal (2011) Cited in: Das, K. (2009) إلى تعارض أهداف ومصالح الأطراف ذات العلاقة مثل: حملة الأسهم، العملاء، الموظفين، الموردين، الدائنين، الحكومة، والمجتمع ككل. فعلى سبيل المثال: يرغب حملة الأسهم في تعظيم العائد على استثماراتهم، بينما يريد العملاء الحصول على أعلى رضاء ممكن من استهلاكهم للسلع والخدمات. ومن ناحية أخرى فإن الموظفين يهتموا بـ: المرتبات المجزية، الاستقرار الوظيفي، وشروط العمل الجيدة التي تمكنهم من تطوير مهاراتهم. أما الهيئات الحكومية فتهتم بالعدم المقدم لبرامجها وكذلك التزام الشركات بالقوانين والتشريعات الحكومية.

لذلك يجب على الشركات أن تحقق التوازن بين الأهداف المتعارضة لأصحاب المصالح، مع اعتبار أن الاقتصاد يتكون من وحدات الأعمال التي تقدم السلع والخدمات لإشباع احتياجات ورغبات

الانسان، فوحدة الأعمال التي تحقق الاستدامة سوف تساهم في التنمية المستدامة. ويرى بعض الباحثين أن استدامة ربحية الشركة تعتمد على قدرتها على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية في إطار توليد قيمة كافية لضمان استمرارية كل طرف من الأطراف ذات المصالح في نظام أصحاب المصالح للشركة، ويتطلب ذلك ضرورة تبنى الشركات سياسة الإفصاح عن مسؤولياتها الاجتماعية والأنشطة التي تحقق التنمية المستدامة لأعمالها (Hillman & Keim (2001).

٢-٣ : المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) Corporate Social Responsibility:

وفقاً للنظرة التقليدية فإن الهدف الوحيد للوحدة الاقتصادية هو تحقيق وزيادة الأرباح، ومن هنا لم يكن هناك اهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية تجاه المجتمع، ويعد ذلك بداية النهاية فالتنمية الاقتصادية المستدامة تعتمد علي ثلاث محاور: اقتصادية واجتماعية وبيئية والاخلال بأي منهما يؤدي إلى انهيار الدول والشركات علي حد سواء.

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يتغير هدف المشروعات من تحقيق الربح الاقتصادي فقط إلي تحقيق الربح الاقتصادي الاجتماعي وذلك لكي تستطيع تحقيق التوافق بين رغبات الفئات المختلفة المتمثلة في: حملة الأسهم، العاملين، المستهلكين، الحكومة، المجتمع ككل. لذلك لم تعد تسعى الشركات إلي تحقيق أهدافها ممثلة فقط في تحقيق مصالح أصحاب حقوق الملكية، وإنما أمتد ذلك ليشمل الأطراف أصحاب المصالح في تلك المنشآت بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة.

ويقصد بالمسؤولية الاجتماعية للشركات أن يتخطى اهتمامها نطاق تعظيم أرباح حاملي الأسهم إلى التجاوب مع توقعات وتطلعات مصالح صانعي وجودها، أي: العملاء، المستهلكين، والعاملين في الشركات ذاتها، بالإضافة إلى المجتمعات المحلية التي تحتضن مقرات الشركات في محيطها.

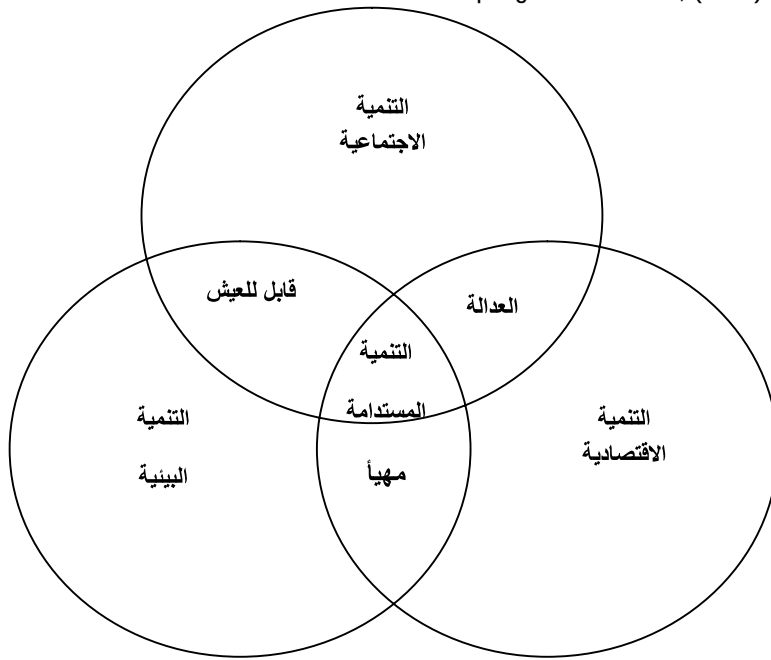
وتفترض مسؤولية الشركات الاجتماعية أن تكون ممارستها للأعمال قائمة على أسس أخلاقية وقانونية متينة، وأن تكون السلع أو الخدمات التي تقدمها آمنة وجيدة، وأن يكون سجلها في مجال البيئة نظيفاً، وأن يتسم تعاملها مع موظفيها والعاملين فيها بالاحترام، وأن تسعى إلى تحسين مهاراتهم وأوضاعهم المعيشية، كما تفترض المسؤولية الاجتماعية أن تظهر الشركات التزامها تجاه مجتمعها (هاني الحوراني، ٢٠٠٩).

ولقد عرف (Aras & Growther, (2008) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها المفهوم الذي بمقتضاه تأخذ الشركات في حساباتها الظروف الاجتماعية والبيئية عند أداء أعمالها وكذلك مصالح حملة أسهمها على أساس طوعي، أي تقوم بالإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية بشكل اختياري. كما تعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تحقيق المنظمة للأرباح بطريقة مسؤولة اجتماعياً وبيئياً بغرض تحقيق استدامة الأعمال وإرضاء أصحاب المصالح (Arash & Mohamed, (2007).

ويعرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها الالتزام المستمر من قبل الشركات بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة والعمل علي تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوي العاملة وعائلاتهم، بالإضافة إلي تحسين بيئة المجتمع على المستويين المحلي والدولي (WBCSD, (2002).

ويعتبر مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) المسؤولية الاجتماعية للشركات والمسماة بعد ذلك - "CSR" - جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة، حيث يكون من المجدي وضع المسؤولية الاجتماعية في سياق التنمية المستدامة والذي يشمل ثلاث مسؤوليات: مسؤولية مالية، مسؤولية اجتماعية ، ومسؤولية بيئية (WBCSD,1999) .

ويمكن توضيح ركائز التنمية المستدامة من خلال الشكل رقم (١) ، حيث توضح التنمية المستدامة وجهات النظر الثلاثة للاستدامة ليس فقط: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية، ، ولكن أيضاً بتناول العلاقات التبادلية Interactions بين الأبعاد الثلاثة. حيث ترتبط التحديات التي تواجه استدامة أداء الشركات بالاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بأداء أعمالها وكذلك العلاقات فيما بين الأبعاد الثلاثة، ويوضح الشكل رقم (١) الركائز الثلاث للتنمية المستدامة Stefan et al. Cited in: Springer Netherlands, (2006) , Ray (2009).



الشكل (١) يوضح ركائز التنمية المستدامة

ووفقا لركائز التنمية المستدامة يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها تشمل :١- إنجاز أعمالها بطريقة مستدامة من خلال دمج القضايا الاجتماعية والبيئية ضمن أنشطة أعمالها التجارية ، ٢- تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف ذات العلاقة ، ٣- أكثر من مجرد الالتزام بالحد الأدنى للمتطلبات القانونية حيث لا يعنى التزام الشركة بتطبيق القوانين السارية أنها وفّت بكامل مسؤولياتها تجاه المجتمع ، ٤- وسيلة لإدارة المخاطر والحد منها فالمسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن أن تستخدم كوسيلة لإدارة والحد من المخاطر المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية للشركة مثل : تجنب خطر الصحافة السلبية أو خطر مقاطعة العملاء لمنتجاتها (Manuela & Weber, (2008). وبهذا يتعدى مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

المفهوم التقليدي ليطضمن كل من: إدارة مخاطر السمعة، إدارة المخاطر التشغيلية، إدارة العلاقات مع أصحاب المصالح ، وبالتالي خلق ميزة تنافسية مستدامة (Standards & Poor's et al. (2008).

٤. الدراسات السابقة وصياغة فروض الدراسة:

لقد تزايد خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرون اهتمام الأكاديميين بالتنمية المستدامة والإفصاح عنها وكذلك أثارها على استدامة أداء الشركات ، حيث أجريت عدة دراسات في هذا المجال في العديد من الدول المتقدمة حول العالم مثل: نيوزيلاندا ، استراليا ، الصين ، أمريكا، فرنسا، اليابان ، والسويد. (Davey & Dimitrov, 2011, Frame et al. 2008, Chen et al. 2012, Hooi et al. 2012, Akisik & Gal, 2011, Burrit & Schaltegger, 2010, Andrews et al. 2010).

وفيما يتعلق بالوضع في مصر فهناك قلة في عدد البحوث التطبيقية التي أجريت في هذا المجال، بالإضافة لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مصر وبين هذه الظروف في تلك الدول المتقدمة. الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف إدراك آثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية مثل مصر، علاوة على وجود قصور في الدراسات السابقة حيث اقتصر على فحص آثار بعض ممارسات التنمية المستدامة دون الأخرى على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات، وبالمثل عدم وجود دراسة عملية تناولت فحص آثار التفاعل بين كل من ممارسات التنمية المستدامة وممارسات الحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، أيضا لم تغطي الدراسات السابقة شركات تنتمي لقطاعات مختلفة وبالمثل لم تغطي عدة مراكز وظيفية ، هذا بالإضافة إلى صغر حجم العينة في غالبية هذه الدراسات ، علاوة على انخفاض نسبة الردود في بعضها ، الأمر الذي يشكك في تعميم نتائجها، في حين أن الدراسة الحالية سوف تغطي شركات في عدة قطاعات وكذلك أكثر من مركز وظيفي، بالإضافة لفحص آثار التفاعل بين كل من ممارسات التنمية المستدامة وممارسات الحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة المصرية

لذلك يحاول الباحث فحص آثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، حيث سيقوم الباحث باكتشاف مدى توافر مؤشرات ممارسات التنمية المستدامة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئة داخل الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في عدة قطاعات وعلى أكثر من مركز وظيفي، وكذلك فحص أثارها على مؤشرات استدامة أداء هذه الشركات. كما سيتعرض الباحث لبيان ما إذا كان توافر ممارسات الحوكمة الجيدة داخل هذه الشركات سيزيد من الأثر الإيجابي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء هذه الشركات أم لا، ولصياغة فروض البحث تم التعرض للنقاط التالية:

٤-١: ممارسات التنمية المستدامة Sustainable Development Practices:

لقد تزايد الطلب حديثا من قبل الأكاديمين والهيئات الدولية على ضرورة التزام الشركات بمسئولياتها الاجتماعية التي تحقق التنمية المستدامة بأنواعها الثلاث: الاقتصادية، الاجتماعية ، والبيئية. إلى أن المديرين التنفيذيين في الشركات النيوزيلندية المسجلة (Davey & Dimitrov 2011) حيث أشار) بالبورصة يرون أن تبنى ممارسات التنمية المستدامة يؤدي إلى تحقيق منافع لشركاتهم تتمثل في تحسين سمعة الشركة وكذلك تحسين حوكمة الشركات، كما أن أصحاب المصالح يطالبون بضرورة تبنى

إلى أن دوافع تبني Davey & Dimitrov (2011) الشركات لممارسات التنمية المستدامة، أيضا يشير (التنمية المستدامة داخل هذه الشركات كانت عوامل غير مالية أكثر منها أرباح اقتصادية، وعلى الرغم من ذلك إلى أن تبني ممارسات التنمية المستدامة تعد عملية مكلفة تؤدي إلى زيادة التكاليف وليس تقليلها. في حين أشار باحثين آخرين إلى أن التحليل المؤسسي لممارسات التنمية المستدامة يساهم في تقديم وجهة نظر بديلة تركز بدرجة أكبر على القضايا الاجتماعية في أنشطة أعمال الشركات، كما تبين أن دوافع اهتمام الشركات النيوزيلندية بممارسات التنمية المستدامة كانت خليط من الحوافز المحاسبية والقانونية ، ويظهر ذلك اهتمام المديرين بممارسات التنمية المستدامة خاصة عندما تتفاعل العوامل الداخلية المرتبطة بخصائص الشركة مع العوامل المؤسسية الخارجية (Frame et al. (2008).

ويرى Chen & Chow (2012) ضرورة تحقيق التفاعل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية في ظل الإطار الشائع للتنمية المستدامة ، حيث قاما باختبار ممارسات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث من خلال توزيع قوائم استقصاء على عينة من المديرين المسجلين في برنامج MBA في إحدى جامعات الصين ولديهم خبرة ثلاث سنوات عمل في شركاتهم. وتشير النتائج إلى وجود تفاعل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة داخل الشركات الصينية، كما حثت النتائج على إجراء المزيد من البحوث في مجال التنمية المستدامة ، وبالمثل تطوير فهم المديرين و المهنيين عن دوافع ممارسات التنمية المستدامة داخل الشركات.

ويلاحظ على الدراسات السابقة أنها أجريت في دول متقدمة مثل: نيوزيلندا، الصين، ونظراً لوجود اختلاف بين البيئة المصرية والبيئة النيوزيلندية أو الصينية من حيث العوامل الداخلية المرتبطة بثقافة المنظمات وكذلك العوامل المؤسسية الخارجية المؤثرة على ممارسات التنمية المستدامة في مصر مقارنة بتلك الدول المتقدمة ، لذلك سيقوم الباحث باختبار مدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بأنواعها الثلاث داخل الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، ولتحقيق ذلك تم صياغة الفرض البحثي الأول كما يلي:

الفرض الأول: تتوافر ممارسات التنمية المستدامة في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

٤-٢: ممارسات التنمية المستدامة و استدامة أداء الأعمال:

لقد تزايد اهتمام الباحثين والمهنيين بأثر ممارسات التنمية المستدامة على أداء أعمال الشركات ، حيث تعتمد استدامة أداء الأعمال على مدى التزام الشركات بممارسات التنمية المستدامة بأنواعها الثلاث: بفحص آثار ممارسات الإدارة Hooi et al. (2012) الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية ، لذلك قام بالتنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الشركات في استراليا لبيان أي من هذه الممارسات الخاصة على مؤشرات استدامة الأداء داخل الشركات الاسترالية ، وذلك عن طريق أخذ آراء عينة من يوتر المديرين الماليين والتنفيذيين حول آثار ممارسات التنمية المستدامة على أداء أعمال الشركات.

ولقد تبين وجود ارتباط بين ممارسات الإدارة الخاصة بالتنمية البيئية وبين أدائها البيئي ، وبالمثل وجود ارتباط بين ممارسات المسؤولية الاجتماعية وبين ثلاث مؤشرات لاستدامة الأداء وهي: (أداء قيمة الموظف، أداء المسؤولية الاجتماعية ، الأداء المالي) ، وهذا يعني أن الشركات التي تهتم في أداء اعمالها بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية سوف تحقق المنافع التالية : ١- تحسن الأداء بشكل نسبي في قضايا المسؤولية

الاجتماعية والبيئية ، ٢- تحسن الأداء بشكل يحقق قيمة للموظف ، ٣- تحسن الأداء المالي نسبيا Hooi et al. (2012).

أما فيما يتعلق بممارسات التنمية المستدامة المرتبطة بابتكار المنتجات فقد تبين وجود ارتباط بين هذه الممارسات وبين كل من: مؤشرات الأداء المالي للشركات وكذلك مؤشرات أداء تطوير المنتجات الجديدة ، وبالمثل فإن ممارسات تحسين التدفقات النقدية والربحية فقد تبين أنها تؤدي لتحسين الأداء المالي للشركات، أيضا تشير النتائج إلى أن مؤشرات استدامة أداء الأعمال التالية : الأداء البيئي للشركات ، مؤشرات أداء تطوير المنتجات الجديدة ، مؤشرات معلومات أداء رأس المال ترتبط مع أحد ممارسات الإدارة الخاصة بالتنمية المستدامة ، بينما مؤشرات استدامة الأداء الأخرى (الأداء المالي ، أداء المسؤولية الاجتماعية، أداء قيمة الموظف) ترتبط مع عدة ممارسات إدارية للتنمية المستدامة (Hooi et al. (2012).

ونظرا لتأثير ممارسات التنمية المستدامة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك بالمعايير المحاسبية، فقد قام بعض الباحثين (Akisik & Gal (2011) بفحص العلاقة بين التنمية المستدامة في شركات الأعمال وبين كل من : المسؤولية الاجتماعية لهذه الشركات وكذلك المعايير المحاسبية في العديد من الدول المتقدمة والصاعدة نحو التقدم خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٨ م . ولقد تبين وجود علاقة ارتباط قوية بين التنمية المستدامة وبين المسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك المعايير المحاسبية، وبالمثل تبين وجود ارتباط قوى بين ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات الأداء التالية : رضا العميل ومدى توافر المديرين الرئيسيين، وهذا يحقق منافع مفيدة للعديد من أصحاب المصالح مثل: المستثمرين ، العملاء، الموظفين، الموردين، الهيئات التشريعية الخاصة والحكومية ، وكذلك الجمهور بشكل عام ، وهذا يعني أن كل من المسؤولية الاجتماعية للشركات و كذلك المعايير المحاسبية الجيدة تساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

أما (Lopez et al. (2007 فقد قام بدراسة العلاقة بين أداء الشركات وبين تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث تم المقارنة بين أداء عيّنتين من الشركات الأوروبية الأولى تلتزم بممارسات التنمية المستدامة والأخرى لا تلتزم بممارسات التنمية المستدامة وذلك خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٤ م ، ولقد تبين وجود اختلاف بين أداء المجموعتين ويرجع ذلك إلى ممارسات التنمية المستدامة ، كما أن ممارسات التنمية المستدامة تبين أنها أحدثت تغيرات في أساليب الحوكمة ونظم الانتاج بشكل ساعد على إعادة توزيع الموارد المتاحة الأمر الذي أدى في النهاية إلى تحسن أداء الشركات التي تلتزم بممارسات التنمية المستدامة مقارنة بتلك التي لا تلتزم بممارسات التنمية المستدامة ، أيضا تبين أن ممارسات التنمية المستدامة تؤدي إلى خلق القيمة على المدى الطويل ، وبالتالي تحقيق استفادة للمساهمين ، كما أن هذه الممارسات تساعد على تطوير فرص إدارة الأخطار البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، ويعد ذلك جوهر عملية النجاح من وجهة نظر المستثمرين.

ونظرا لتعرض الشركات خلال الفترة الأخيرة للعديد من الضغوط سواء من قبل أصحاب المصالح التقليديين أو من قبل الأطراف الأخرى والتي طالبت بضرورة التزام الشركات بمسؤولياتها الاجتماعية، وترتب على ذلك خضوع تقييم أداء هذه الشركات ليس فقط وفقا لمؤشرات تقييم الأداء التقليدية بل أيضا وفقا لمؤشرات ممارسات التنمية المستدامة ، لذلك قام بعض الباحثين (Crisostomo et al. (2011 بدراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات في البرازيل وبين أداء الشركات: ممثلا في قيمة الشركة والأداء المالي لها ، ولقد تبين أن المسؤولية الاجتماعية للشركات كانت لها آثار سلبية على قيمة الشركات ، بينما تبين وجود تأثير ذو أهمية معنوية للمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات.

ولقد توصل (Chen & Wang (2011 إلى أن التزام الشركات الصينية بمسئولياتها الاجتماعية عند أداء أعمالها أدى إلى تحسين أداء هذه الشركات ، كما تبين أن الاختلافات بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركات كانت إيجابية ، وهذا يعنى أن الالتزام بممارسات التنمية المستدامة من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركات الصينية.

وفقاً لما سبق يتوقع الباحث وجود آثار ايجابية لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات أداء الشركات ، حيث سيقوم الباحث بدراسة آثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة المصرية في عدة قطاعات ، واستناداً لهذه العلاقة تم صياغة الفرض الثاني كما يلي:

الفرض الثاني: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات

استدامة أداء الأعمال.

٣-٤: ممارسات التنمية المستدامة و حوكمة الشركات:

لقد تعددت الدراسات السابقة التي تناولت آثار ممارسات حوكمة الشركات على أداء الشركات، وأشارت غالبية هذه الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين ممارسات حوكمة الشركات وبين أداء البنوك، فمثلاً توصل (Chalhoub, (2009 إلى وجود علاقة موجبة بين ممارسات حوكمة الشركات وبين مستوى الأداء في البنوك اللبنانية ، وبالمثل توصل (Huang , (2010 إلى نفس النتيجة وهى وجود علاقة موجبة بين ممارسات حوكمة الشركات وبين أداء البنوك في تايوان ، أما (Al- Hussein & Johnson,(2009 فتوصلا إلى وجود علاقة قوية بين درجة فاعلية هيكل حوكمة الشركات وبين أداء البنوك في السعودية ، وكذلك وجود علاقة موجبة بين ممارسات حوكمة الشركات وبين أداء البنوك السعودية ، علاوة على ما سبق فإن (Al- Tamimi , (2012 خلص أيضا إلى وجود علاقة موجبة غير هامة بين ممارسات حوكمة الشركات وبين مستوى أداء البنوك في الإمارات العربية المتحدة.

كل ما سبق يشير إلى أن توافر ممارسات حوكمة الشركات لها آثار إيجابية على أداء الشركات ، ومن ثم فمن المتوقع أن الأثر الإيجابي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال سوف يتزايد في ظل توافر ممارسات حوكمة الشركات.

كما تبين من الدراسات الخاصة بالتنمية المستدامة وجود آثار ايجابية لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال ، وهذا يعنى أن التزام الشركات بممارسات التنمية المستدامة من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية سوف يؤدي إلى تحسين استدامة أداء الشركات بأبعاده الثلاث: الأداء الاقتصادي ، الأداء الاجتماعي ، وكذلك الأداء البيئي ، حيث تتطلب استدامة أداء الشركات ليس فقط ، وتساعد أساليب وآليات الحوكمة تحسن أدائها الاقتصادي بل أيضا تحسن أدائها الاجتماعي والبيئي على تبنى وإنجاز ممارسات التنمية المستدامة داخل الشركات ، الأمر الذى يؤدي إلى الجيدة للشركات زيادة الآثار الايجابية لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال

ولقد توصل (Andrews et al. (2010 إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في بعض الدول المتقدمة (مثل : أمريكا ، فرنسا، اليابان ، السويد) تؤثر على قرارات المستثمرين المرتبطة بالاستثمارات في هذه الشركات، حيث تبين وجود فروق معنوية بين قرارات المستثمرين ذوى المصالح من

دولة لأخرى بسبب اختلاف إدراكهم للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، وهذا يرجع إلى اختلاف الثقافات بين الدول ، الأمر الذى أدى إلى اختلاف إدراك المستثمرين للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وكذلك اختلاف إدراكهم لدور الشركات في المجتمع ، كما تبين أن ثقافة الدولة لها دور هام في صياغة توقعات المستثمرين بشأن سلوكهم الاستثماري في الشركات التي تلتزم بمسئولياتها الاجتماعية.

ولقد أشار (Lin - Hi & Blumberg (2011 إلى تزايد الاهتمام بأساليب وآليات حوكمة الشركات ودورها في دعم الشركات على تحقيق التنمية المستدامة في أداء أعمالها ، ونشأ هذا الاهتمام عقب العديد من الكوارث والانهيئات التي حدثت في الفترة الماضية مثل : الانفجار الذى حدث عام ٢٠١٠ لإحدى شركات استخراج البترول (التابعة لشركة الطاقة البريطانية BP) من خليج المكسيك، وترتب على ذلك موت ١١ عامل وتلوث مياه المحيط نتيجة تسرب ملايين الكميات من الزيت ، ولقد اعتبرت هذه الحادثة أسوأ كارثة في تاريخ أمريكا نظرا لأثارها الضارة الاجتماعية والبيئية على آلاف الأشخاص في منطقة خليج المكسيك ، أيضا فإن حدوث الأزمة العالمية وانهيئار العديد من كبرى الشركات وكذلك حالات الفساد الإداري لفتت الأنظار إلى ضعف هياكل حوكمة الشركات وبالتالي ضرورة تفعيل أساليب وآليات الحوكمة الجيدة بشكل يساعد الشركات على تحقيق الاستدامة في أداء أعمالها، حيث تبين أن الهياكل الجيدة للحوكمة تساعد على تحقيق الاستدامة في أداء أعمال الشركات ، وهذا يعنى أن الآثار الإيجابية لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات يزداد في ظل توافر ممارسات الحوكمة الجيدة للشركات.

وتعتبر دراسة آثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية من الموضوعات الحديثة التي لم تحظى بالاهتمام الكافي في الدول النامية مثل مصر سواء من قبل الأكاديميين أو المهنيين ، لذلك واعتمادا على المناقشة السابقة فإن الباحث سيحاول معرفة ما اذا كان توافر أساليب وآليات الحوكمة الجيدة للشركات يؤدي إلى زيادة الآثار الإيجابية لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال أم لا ، ونظرا لاختلاف الثقافات بين الدول وكذلك اختلاف مدى توافر أساليب وآليات الحوكمة الجيدة بين الدول المتقدمة والدول النامية مثل مصر، لذلك يتوقع الباحث وجود تباين بين إدراك عينة الدراسة وفقا لاختلاف خصائصهم الديمجرافية ، ومن ثم سيحاول الباحث معرفة مدى التباين بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين الشركات وفقا والمحاسبين لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال يلى: لاختلاف خصائصهم الديمجرافية ، اعتمادا على ذلك قام الباحث بصياغة الفرضين الثالث والرابع كما الفرض الثالث: يزداد الأثر الإيجابي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال في ظل توافر ممارسات حوكمة الشركات.

الفرض الرابع: توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين والمحاسبين لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وفقاً لـ: مركزهم الوظيفي، نوع القطاع الذين ينتمون اليه، عدد سنوات خبرتهم ، ومؤهلاتهم العلمية.

٥- الوضع في مصر بشأن التنمية المستدامة:

قام كل من : مركز المديرين المصري ، المركز المصري لمسئولية الشركات، ومؤسسة "ستاندرد أند بورز" وشركة كريسييل الهندية، وبالتعاون مع البورصة المصرية بإعداد المؤشر المصري لمسئولية

الشركات الخاص بالبيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة. ويعتبر هذا المؤشر – الذي تم إصداره في ٢٢ مارس ٢٠١٠ - الأول من نوعه في المنطقة العربية والثاني علي مستوى العالم ، حيث تم تدشين المؤشر الأول في الهند في يناير ٢٠٠٨.

ففي فبراير عام ٢٠٠٩ قام مركز المديرين المصري باستقبال فريق من "ستاندرد أند بورز" لتدريب مجموعة العمل الخاصة بالمؤشر المصري ، والتي كانت مكونة من أعضاء من مركز المديرين المصري ، والمركز المصري لمسئولية الشركات، والبورصة المصرية، وشركة مصر للمقاصة والاياداع والقيد المركزي. وقد بدأت المجموعة في جمع المعلومات الخاصة بالشركات محل التقييم.

ويقيس المؤشر - الذي تم تسميته المؤشر المصري لمسئولية الشركات - حجم المعلومات التي تتيحها الشركات بشكل طوعي عن ممارساتها فيما يخص الحوكمة والبيئة والعاملين والمسئولية الاجتماعية، وكذلك حجم السوق والسيولة. ويتم تقييم الشركات المقيدة في مؤشر EGX 100 بشكل سنوي حتى يتسنى اختيار أفضل ثلاثين شركة لتحظى بالترتيب الذي تستحقه في المؤشر، وهناك مرحلتين لتقييم أداء الشركة، الأول يركز على البيئة والمسئولية الاجتماعية، والثاني يركز على حوكمة الشركات.

(http://www.eiod.org/NewsDetails_Ar.aspx?ID=19, Access on 31st August, 2012).

المرحلة الأولى :

تشمل المرحلة الأولى تقييم الشركات على أساس ما تقوم بالإفصاح عنه من معلومات إلى الجمهور من خلال التقارير السنوية، والموقع الالكتروني للشركة أو ما ترسله من معلومات إلى البورصة المصرية في المجالات الرئيسية التالية:

١- هيكل الملكية وحقوق المساهمين مثل:

- الإفصاح عن عدد الأسهم العادية الصادرة.
- محتويات دليل حوكمة الشركات أو دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.
- تعريف لفئات الأسهم المقدمة.

٢- معلومات مالية وتشغيلية مثل:

- السياسة المحاسبية للشركة.
- البيانات المالية السنوية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية (المعايير الدولية IFRS – المبادئ المحاسبية المتعارف عليها "الولايات المتحدة الأمريكية").
- توقعات للمكاسب المالية.
- هيكل الإيرادات – كشف يوضح تقديرات الإيرادات لكل بند رئيسي من هيكل الموازنة.
- هيكل ملكية الشركات التابعة.

٣- معلومات عن مجلس الإدارة و الإدارة العليا مثل:

- معلومات عن أعضاء مجلس الإدارة غير المعلومات الخاصة بالاسم واللقب.
- لجان المجلس أو قائمة بأسماء جميع أعضاء اللجنة القائمة.

- سجل الحضور لاجتماعات المجلس.

٤ - حوكمة الشركات ومعالجة الفساد:

- السياسات والإجراءات الخاصة بوجود نظام للبلاغات داخل الشركة و السياسات والإجراءات الخاصة بالتداول بناء على معلومات داخلية
- المشاركة في الأحزاب السياسية.
- الإفصاح عن الإجراءات والسياسات المتعلقة بالرشوة والفساد.
- ٥ - أخلاقيات العمل والمسئولية الاجتماعية:

- نشر تقارير المسئولية الاجتماعية للشركات.
- الأداء الاجتماعي والبيئي في تحليل عملية اتخاذ القرارات وإدارتها.
- ٦ - حماية البيئة:

- انبعاث الغازات الدفيئة مثل أكسيد النيتروجين وأكسيد الكبريت والانبعاثات الأخرى
- وضع أهداف محددة لخفض انبعاثات الغاز.
- إجمالي الكميات المستخدمة من المياه.
- ٧ - حقوق العاملين:

- برامج التطوير الوظيفي
- معلومات عن السياسات - القواعد المتعلقة بالرعاية الصحية.
- عدد الإضرابات وعدد الموظفين العاملين.
- عدد العاملين من الجنسين من مجموع القوي العاملة.
- ٨ - المجتمع:

- وجود سياسة واضحة فيما يتعلق بالاستثمار في المجتمع.
- المشاركة المجتمعية فيما يخص مبادرات القطاعين العام والخاص نحو تنمية المجتمع المحلي.
- ٩ - العملاء والمنتج:

- وجود عدد من الدراسات الاستقصائية لتقييم رضا العملاء والتي أجريت خلال عام.
- بعض الإجراءات والبرامج التي تدعو للتمسك بالقوانين والمعايير المتعلقة بالاتصالات التسويقية مثل: الإعلان والترويج والرعاية.
- وضع آلية لمعالجة شكاوي ومقترحات (المعلومات المرتدة) العملاء.

المرحلة الثانية :

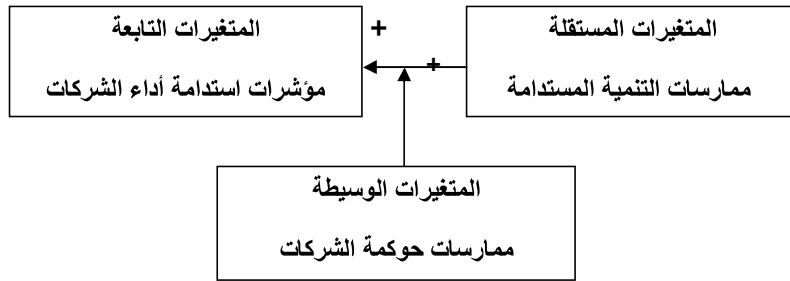
تتضمن المرحلة الثانية تقييم الممارسات الفعلية للشركة عن طريق التحقق من الأخبار المتاحة بوسائل الإعلام المختلفة الموثوق بها والمجلات المتخصصة وتقارير المسئولية الاجتماعية للشركات. وأيضاً

من خلال الاتصال بالجهات الحكومية والمنظمات الغير الحكومية لمعرفة إذا كان هناك أي مخالفات تقوم بها الشركة.

مكونات المؤشر:

- ١ - **التقييم الكمي:** يتم تقييم الشركات المقيدة بناء علي ثلاثة عوامل هي:
١- الشفافية والإفصاح فيما يخص حوكمة الشركات، (٢) المسؤولية الاجتماعية، (٣) والممارسات البيئية.
- ٢ - **التقييم النوعي:** يتم التقييم الفعلي للشركات علي مقياس من ٥ إلي ١ بناء علي مصادر مستقلة للمعلومات، والقصص الإخبارية والمواقع الإلكترونية وتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٣ - **النقاط المجمعة:** يتم احتساب النتيجة المركبة لكل شركة عن طريق جمع نقاط التقييم الكمي والنوعي.
- ٤ - يتم تحديد وزن كل شركة في المؤشر بناء علي نقاطها في التقييم.
- ٦ - **الإطار المقترح:**

يعرض الباحث فيما يلي أهم ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة وكذلك مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات، يوضح الشكل رقم (٢) العلاقة بين متغيرات الإطار المقترح :



شكل رقم (٢) يوضح النموذج المقترح

٦-١ - ممارسات التنمية المستدامة وتنقسم إلى الأنواع الثلاثة التالية:

أولاً: ممارسات التنمية الاجتماعية للاستدامة :

- ١ - المحافظة على أمن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية.
- ٢ - مساهمة الشركة في تنمية المجتمع المحلي من خلال دعم مبادرات القطاعين العام والخاص.
- ٣ - حماية حقوق ومطالب السكان المقيمين في المجتمع المحلي.
- ٤ - معالجة آثار المخاطر البيئية الضارة لأنشطة الشركة على الجمهور.
- ٥ - تبني الشركة سياسة واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات في المجتمع.
- ٦ - مراعاة الشركة لمصالح جميع الأطراف ذات العلاقة عند اتخاذ قراراتها.
- ٧ - قيام الشركة بنشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.

- ٨- اهتمام الشركة بتنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفي.
- ٩- قيام الشركة بإجراء الدراسات الاستقصائية لتقييم درجة رضا العملاء.
- ١٠- تطبيق الشركة آليات واضحة ومحددة لمعالجة شكاوى ومقترحات العملاء.
- ١١- تطبيق الشركة إجراءات وبرامج محددة للتمسك بالقوانين والمعايير المتعلقة بالاتصالات التسويقية مثل: الاعلان والترويج.
- ١٢- الحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به. ١٣- زيادة المبالغ المنفقة على تدريب وتطوير الموظفين.

- ١٤- زيادة تدفق المعلومات عن الشركة عبر الانترنت. ١٥- انخفاض عدد شكاوى العملاء.
- ١٦- انخفاض عدد الحوادث المرتبطة بصحة وأمن الموظف. ١٧- زيادة حجم تبرعات الشركة للمجتمع.

ثانيا: ممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة:

- ١- بيع المخلفات الانتاجية عديمة القيمة من أجل تحقيق الايراد.
- ٢- تخفيض تكلفة المدخلات على حساب مستوى جودة المخرجات.
- ٣- تخفيض تكاليف معالجة المنتجات التالفة على حساب مستوى جودة المخرجات.
- ٤- تعاون الشركة مع الجهات الحكومية الرسمية من أجل حماية مصلحة الشركة.
- ٥- تطبيق الشركة تكنولوجيا جديدة لتحقيق أرباح في مجالات أعمال أخرى.
- ٦- تسعى الشركة لزيادة نسبة المبيعات من المنتجات أو الخدمات الجديدة.
- ٧- زيادة الحصة السوقية للشركة في السوق. ٨- تحسين التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .
- ٩- تحسين صافي الربح قبل الضرائب من الأنشطة التشغيلية. ١٠- زيادة معدل نمو المبيعات.
- ١١- زيادة معدل العائد على الاستثمار. ١٢- زيادة القيمة الاقتصادية المضافة.

ثالثا: ممارسات التنمية البيئية للاستدامة:

- ١- الشركة تخفض من استهلاكها لمصادر الطاقة.
- ٢- تقليل الانبعاثات الضارة والمخلفات الناتجة عن أنشطة الشركة.
- ٣- تقليل الآثار البيئية الضارة الناتجة من منتجات وخدمات الشركة على البيئة.
- ٤- تقليل المشتريات من المواد والمكونات الكيميائية غير القابلة للإحلال.
- ٥- تقليل الاستخدامات من موارد الطاقة التقليدية الضارة (مثل البنزين، الفحم، الزيت) بمراد طاقة حديثة اقل تلوثا.

- ٦- قيام الشركة بإجراءات طوعية (غير قانونية أو ملزمة) لإصلاح الاضرار البيئية لأنشطتها.
- ٧- قيام الشركة بإجراءات طوعية للمراجعة البيئية، الإفصاح للجمهور، وحماية وتدريب الموظفين.
- ٨- حجم الاستثمارات في التكنولوجيا الخالية من التلوث. ٩- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- ٦-٢- مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات وتنقسم إلى الأنواع الثلاثة التالية:

أولاً: مؤشرات استدامة الأداء الاجتماعي:

- ١- تطوير وتدريب الموظفين. ٢- تحسين العلاقات البيئية أو بيئة العمل.
- ٣- الاحتفاظ بالموظفين المدربين. ٤- حماية أمن وصحة الموظفين.
- ٥- زيادة درجة رضا الموظفين. ٦- زيادة درجة رضا العميل عن عملية توصيل المنتج أو الخدمة.
- ٧- تحسين مستوى جودة المنتج أو الخدمة.

٨- زيادة درجة الإفصاح عبر الانترنت عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

ثانياً: مؤشرات استدامة الأداء الاقتصادي:

- ١- زيادة نسبة المبيعات من المنتجات الجديدة. ٢- زيادة عدد المنتجات الجديدة الناجحة المقدمة للسوق.
- ٣- تخفيض نسبة مردودات المبيعات. ٤- زيادة نسبة الحصة السوقية للشركة.
- ٥- زيادة ميزانية البحوث والتطوير. ٦- زيادة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
- ٧- زيادة صافي الربح قبل الضرائب من الأنشطة التشغيلية. ٨- زيادة معدل العائد على الاستثمار.
- ٩- زيادة معدل نمو المبيعات. ١٠- زيادة حجم الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات.

ثالثاً: مؤشرات استدامة الأداء البيئي:

- ١- زيادة الموازنة اللازمة لعلاج الإضرار على البيئة. ٢- زيادة الموازنة اللازمة لحماية المياه.
- ٣- زيادة الموازنة اللازمة لمعالجة أضرار الكربون. ٤- زيادة حجم الاستثمارات في التكنولوجيا الخالية من التلوث.
- ٥- زيادة الموازنة المخصصة لرعاية المجتمع أو التفاعل معه. ٦- زيادة حجم الموازنة المخصصة للتبرعات للمجتمع.

٦-٣- ممارسات حوكمة الشركات وتشمل:

- ١- الإفصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة.
- ٢- الإفصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.
- ٣- الإفصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية.

- ٤- الإفصاح عن قوة ونزاهة مجلس الإدارة.
- ٥- توافر لجنة مراجعة قوية ومستقلة بالشركة.
- ٦- قوة المراجعة الداخلية بالشركة.
- ٧- الإفصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.
- ٨- الإفصاح الكافي عن مجلس الإدارة وفعالية لجانته.
- ٩- التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية.
- ١٠- استقلال وحيادية المراجع الخارجي للشركة.
- ٧- الدراسة الاختيارية ومجتمع الدراسة وأساليب التحليل الإحصائي:

أجريت الدراسة على عينة من المحاسبين والمراجعين وكذلك المديرين الماليين والتنفيذيين داخل الشركات المصرية شملت ٦ قطاعات هي: قطاع البنوك، قطاع الكيماويات، قطاع الاتصالات، قطاع الغاز والبتروك، قطاع التشييد ومواد البناء، و قطاع الرعاية الصحية والأدوية ، حيث قام الباحث بتوزيع ٢٤٣ قائمة استقصاء على كل من: المحاسبين ،المراجعين ، والمديرين الماليين والتنفيذيين بهذه الشركات ، وبلغت نسبة الردود ٧٢% (١٧٥ قائمة) ولأغراض التحليل الإحصائي تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: الإحصاء الوصفي ويشمل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف المعياري، الترتيب.

ثانياً: الإحصاء التحليلي ويشمل:

- ١- اختبار "ت" One Sample T Test لعينة واحدة لتحديد مدى توافر ممارسات التنمية المستدامة متمثلة في : التنمية الاجتماعية ، التنمية الاقتصادية، و التنمية البيئية.
- ٢- استخدام معامل ارتباط سبيرمان لاختبار العلاقة بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال.
- ٣- استخدام نموذج الانحدار البسيط لتحديد معنوية تأثير ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال بالاعتماد على اختبارات: T-Test ، F-Test ، ومعامل التحديد (R2).
- ٤- استخدام معامل الارتباط الجزئي (Partial Correlation) لاختبار العلاقة بين أثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال في ظل توافر وقوة ممارسات حوكمة الشركات (كمتغير وسيط).
- ٥- استخدام اختبار مان ويتني Mann-Whitney Test لإيجاد الفروق المعنوية بين إدراك كل من : المحاسبين، المديرين الماليين ، والمديرين التنفيذيين لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وفقاً لـ: مؤهلاتهم العلمية ، نوع القطاع الذين ينتمون إليه ، مركزهم الوظيفي، عدد سنوات خبرتهم.
- ٦- استخدام اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis Test لإيجاد الفروق المعنوية بين إدراك كل من : المحاسبين، المديرين الماليين ، والمديرين التنفيذيين لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وفقاً لمركزهم الوظيفي.

٨- تحليل نتائج الدراسة الاختبارية:

سيقوم الباحث بتحليل النتائج الإحصائية من أجل الإجابة على التساؤلات البحثية والتي تختبر إدراك مدى القوائم المالية لآثار توافر ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، وكذلك انعكاسات الأثر الإيجابي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال في ظل توافر ممارسات حوكمة الشركات. وذلك على النحو التالي:

٨-١- اختبار صدق أداه القياس:

بغرض التأكد من صدق الأداة المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة فقد تم استخدام معامل الثبات الفا كرو نباخ لإجمالي حجم العينة الذي بلغ (٨١٨٢.٠) ، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات لإجمالي حجم عينة العينة ومتغيرات الدراسة.

جدول رقم (١) يوضح

معامل الفا كرو نباخ Alpha Cronbach Coefficients

محاو الدراسة	معامل الثبات	معامل الصدق	الترتيب
١. توافر ممارسات التنمية المستدامة	٠,٧٣٨	٠,٨٥٩	٣
٢. مؤشرات استدامة أداء الأعمال	٠,٧٥٤	٠,٨٦٨	٢
٣. توافر وقوة ممارسات حوكمة الشركات	٠,٨٢٣	٠,٩٠٧	١
العينة الإجمالية	٠,٨١٨٢	0.904	-

ويتضح من الجدول رقم (١) ما يلي:

١- إن أعلى ثبات لصالح محور توافر وقوة ممارسات حوكمة الشركات ، يليه محور مؤشرات استدامة أداء الأعمال ، وأخيرا محور توافر ممارسات التنمية المستدامة ، بمعاملات ثبات (٠,٨٢٣)، (٠,٧٥٤)، (٠,٧٣٨) على الترتيب. وهذا يدل على قوة معامل الثبات والصدق الذاتي لمحاور ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة وآثارها على مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

٨-٢: الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة:

يمكن عرض البيانات الديموجرافية لعينة البحث وفقاً لـ : مؤهلاتهم العلمية والمهنية، مركزهم الوظيفي، نوع قطاع الصناعة الذين ينتمون اليه، وعدد سنوات خبرتهم في الجدول رقم (٢) التالي:

جدول (٢) يوضح الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة

الخصائص الديموجرافية	التوزيع	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دكتوراه	٣	١,٧
	ماجستير	٨	٤,٦

٩٣,٧	١٦٤	بكالوريوس	
١٠٠	١٧٥	الإجمالي	
٦٩,٢	٤٥	CPA	المؤهل المهني
٤,٦	٣	CIA	
٦,٢	٤	CFA-CFA	
٢٠,٠	١٣	جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية	
١٠٠	٦٥	الإجمالي	
٣,٤	٦	مراجع	المركز الوظيفي
٣٩,٤	٦٩	مدير مالي	
٣٤,٩	٦١	مدير تنفيذي	
٢٢,٣	٣٩	محاسب بالشركة	
١٠٠	١٧٥	الإجمالي	
-	-	أقل من سنة	عدد سنوات الخبرة:
١٠,٣	١٨	من سنة إلى أقل من ٥ سنوات	
٤٨,٦	٨٥	من ٥ إلى ١٠ سنوات	
٤١,١	٧٢	أكثر من ١٠ سنوات	
١٠٠	١٧٥	الإجمالي	
٢٠,٠	٣٥	قطاع البنوك	القطاع الذي تنتمي له الشركة
٢٢,٩	٤٠	قطاع الكيماويات	
١٣,٧	٢٤	قطاع الاتصالات	
٢٤,٠	٤٢	قطاع الغاز و البترول	
١٣,١	٢٣	قطاع التشييد ومواد البناء	
٦,٣	١١	قطاع الرعاية الصحية والأدوية	

١٠٠	١٧٥	الإجمالي	
-----	-----	----------	--

ويتضح من الجدول رقم (١) السابق ما يلي:

- طبقا لمتغير المؤهل العلمي: فنجد أن فئة (البكالوريوس) حازت على الترتيب الأول بنسبة (٩٣,٧%)، ثم فئة (الماجستير) بنسبة (٤,٦%)، وأخيرا فئة (الدكتوراه) بنسبة (١,٧%)، كما أشارت ردود عينة الدارسة.

- طبقا لمتغير المؤهل المهني: فنجد أن فئة (CPA) حازت على الترتيب الأول بنسبة (٦٩,٢%)، ثم فئة (جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية) بنسبة (٢٠,٠%)، يليها كل من فئة (CFA-CFA)، (CIA) بنسب ضعيفة بلغت (٦,٢%)، (٤,٦%)، على التوالي كما أشارت ردود عينة الدارسة.

- طبقا لمتغير المركز الوظيفي: فنجد أن (مدير مالي) حاز الترتيب الأول بنسبة (٣٩,٤%)، ثم (مدير تنفيذي) بنسبة (٣٤,٩%)، يليه (محاسب بالشركة)، بنسبة (٢٢,٣%)، وأخيرا (مراجع) بنسب ضعيفة بلغت (٣,٤%)، كما أشارت ردود عينة الدارسة.

- طبقا لمتغير عدد سنوات الخبرة: فنجد أن فئة (من ٥ إلى ١٠ سنوات) حازت الترتيب الأول بنسبة (٤٨,٦%)، ثم فئة (أكثر من ١٠ سنوات) بنسبة (٤١,١%)، وأخيرا فئة (من سنة إلى أقل من ٥ سنوات)، بنسبة ضعيفة بلغت (١٠,٣%)، كما أشارت ردود عينة الدارسة.

- طبقا لمتغير القطاع الذي تنتمي له الشركة: فنجد أن أهم القطاعات التي شملتهم عينة الدراسة (قطاع الغاز و البترول)، (قطاع الكيماويات)، (قطاع البنوك)، (قطاع الاتصالات)، (قطاع التشييد ومواد البناء)، (قطاع الرعاية الصحية والأدوية)، بنسب (٢٤,٠%)، (٢٢,٩%)، (٢٠,٠%)، (١٣,٧%)، (١٣,١%)، (٦,٣%)، على التوالي، كما أشارت ردود عينة الدارسة.

٣-٨- الإحصاءات الوصفية:

لمعرفة آثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، وكذلك انعكاسات الأثر الإيجابي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال في ظل توافر ممارسات حوكمة الشركات، يعرض الباحث الإحصاءات الوصفية والتي تشمل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، والترتيب، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات ممارسات التنمية المستدامة والتي تشمل :

أ- ممارسات التنمية الاجتماعية للاستدامة. ب- ممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة.

ج- ممارسات التنمية البيئية للاستدامة.

أ- ممارسات التنمية الاجتماعية للاستدامة:

يعرض الباحث النتائج الإحصائية الوصفية لممارسات التنمية الاجتماعية للاستدامة والتي تشمل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الترتيب، وكذلك الاتجاه العام لهذه الممارسات. وذلك في الجدول رقم (٣) التالي.

جدول رقم (٣) يوضح الإحصاءات الوصفية لممارسات التنمية الاجتماعية للاستدامة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	تحافظ الشركة على أمن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية.	٣,٧٧	٠,٩٩	٢٦,٣١	١١
٢	تساهم الشركة في تنمية المجتمع المحلي من خلال دعم مبادرات القطاعين العام والخاص.	٣,٨٢	٠,٩٨	٢٥,٦٨	١٠
٣	تحمي الشركة حقوق ومطالب السكان المقيمين في المجتمع المحلي.	٣,٩٢	٠,٩٩	٢٥,٢٨	٩
٤	تعالج الشركة آثار المخاطر البيئية الضارة لأنشطتها على الجمهور.	٣,٣٦	١,٢	٣٨,٤٥	١٧
٥	لدى الشركة سياسة واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات في المجتمع.	٣,٧٩	١,٢	٣٢,٤٠	١٤
٦	تراعى الشركة مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة عند اتخاذ قراراتها.	٣,٨٤	١,١	٣٠,٢٩	١٣
٧	يتم نشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.	٣,٤٦	١,١	٣٣,٧٦	١٦
٨	تسعى الشركة لتنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفي.	٤,٣٦	٠,٤٩	١١,٣١	٢
٩	تقوم الشركة بإجراء الدراسات الاستقصائية لتقييم درجة رضا العملاء.	٤,٣١	٠,٦٠	١٣,٩٩	٥
١٠	لدى الشركة آليات واضحة ومحددة لمعالجة شكاوى ومقترحات العملاء.	٤,٢٨	٠,٥٦	١٣,١٨	٤
١١	تتخذ الشركة إجراءات وبرامج محددة للتمسك بالقوانين والمعايير المتعلقة بالاتصالات التسويقية مثل: الإعلان والترويج.	٢,٣٩	٠,٧٩	٣٣,٢٢	١٥
١٢	تسعى الشركة للحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به	٤,١٣	٠,٧٧	١٨,٨٤	٨
١٣	تسعى الشركة إلى زيادة المبالغ المنفقة على تدريب وتطوير الموظفين.	٤,١٨	٠,٥٨	١٤,٠٧	٦
١٤	يتزايد تدفق المعلومات عن الشركة عبر الانترنت.	٤,٣٧	٠,٥٣	١٢,١٣	٣
١٥	تسعى الشركة إلى تقليل عدد شكاوى العملاء.	٤,٤٢	٠,٤٩	١١,٢٠	١
١٦	يتناقص عدد الحوادث المرتبطة بصحة وأمن الموظف.	٤,٣٤	٠,٦١	١٤,١٢	٧
١٧	يتزايد حجم تبرعات الشركة للمجتمع.	٣,٩٥	١,٠٠	٢٧,٣٢	١٢
المتوسط العام		٣,٩٢	٠,٤١	١٠,٥٠	-

يتضح من الجدول رقم (٣) مايلي:

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (٣,٩٢) على توافر ممارسات التنمية الاجتماعية للاستدامة ، وذلك بمعامل اختلاف بلغ (١٠,٥٠ %)، أي بما يعادل نسبة اتفاق (٨٩,٥٠ %) على توافر ممارسات التنمية الاجتماعية للاستدامة.

- أيضا أفادت ردود عينة الدراسة بالاتفاق والموافقة على الممارسات التالية للتنمية الاجتماعية للاستدامة: (تسعى الشركة إلى تقليل عدد شكاوى العملاء)، (تسعى الشركة لتنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفي)، (يتراد تدفق المعلومات عن الشركة عبر الانترنت)، (لدى الشركة آليات واضحة ومحددة لمعالجة شكاوى ومقترحات العملاء)، (تقوم الشركة بإجراء الدراسات الاستقصائية لتقييم درجة رضا العملاء)، بمعاملات اختلاف مقدارها (١١,٢٠ %)، (١١,٣١ %)، (١٢,١٣ %)، (١٣,١٨ %)، (١٣,٩٩ %) على التوالي.

- اما الممارسات الأقل اتفاقا فتتمثل في : (لدى الشركة سياسة واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات في المجتمع)، (تتخذ الشركة إجراءات وبرامج محددة للتمسك بالقوانين والمعايير المتعلقة بالاتصالات التسويقية مثل: الإعلان والترويج)، (يتم نشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات)، (تعالج الشركة آثار المخاطر البيئية الضارة لأنشطتها على الجمهور)، بمعاملات اختلاف مقدارها (٣٢,٤٠ %)، (٣٣,٢٢ %)، (٣٣,٧٦ %)، (٣٨,٤٥ %) ، على التوالي.

ب- ممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة:

يعرض الباحث النتائج الإحصائية الوصفية لممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة والتي تشمل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الترتيب ، وكذلك الاتجاه العام لهذه الممارسات. وذلك في الجدول رقم (٤) التالي:

جدول رقم (٤) يوضح

الإحصاءات الوصفية لممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	تبيع الشركة مخلفاتها الإنتاجية عديمة القيمة من أجل تحقيق الإيراد.	٣,٧٨	١,٣	٣٤,٧٦	٨
٢	تسعى الشركة لتخفيض تكلفة المدخلات على حساب مستوى جودة المخرجات.	٢,٤٦	١,٠	٤٣,٩٤	٩
٣	تسعى الشركة لتخفيض تكاليف معالجة المنتجات التالفة على حساب مستوى جودة المخرجات.	٢,٢١	١,٠	٤٥,٩٣	١٠
٤	تتعاون الشركة مع الجهات الحكومية الرسمية من أجل حماية مصلحة الشركة.	٢,٤٣	١,٢	٥٠,٧٨	١١

٥	تطبيق الشركة تكنولوجيا جديدة لتحقيق أرباح في مجالات أعمال أخرى.	٢,٣٦	١,٣	٥٦,٧٨	١٢
٦	تسعى الشركة لزيادة نسبة المبيعات من المنتجات أو الخدمات الجديدة.	٣,٨٤	١,١	٣٠,٨١	٧
٧	زيادة الحصة السوقية للشركة في السوق.	٤,٣٤	٠,٤٧	١٠,٩٧	١
٨	تحسن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .	٤,٣٧	٠,٤٨	١١,٠٥	٢
٩	يتحسن صافي الربح قبل الضرائب من الأنشطة التشغيلية .	٤,٤٧	٠,٥٠	١١,١٩	٤
١٠	زيادة معدل نمو المبيعات.	٤,٤٤	٠,٤٩	١١,٢٢	٥
١١	زيادة معدل العائد على الاستثمار.	٤,٤٩	٠,٥٠	١١,١٦	٣
١٢	زيادة القيمة الاقتصادية المضافة.	٤,٢٦	٠,٥٦	١٣,٣١	٦
المتوسط العام		٣,٦٢	٠,٣٢	٨,٩١	-

يتضح من الجدول رقم (٤):

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٦٢) على توافر ممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة وذلك بمعامل اختلاف بلغ (٨,٩١%)، أي بما يعادل نسبة اتفاق (٩١,٠٩%) على توافر ممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة.

- أيضا أفادت ردود عينة الدراسة بالاتفاق والموافقة على الممارسات التالية للتنمية الاقتصادية للاستدامة: (زيادة الحصة السوقية للشركة في السوق) ، (تحسن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية) ، (زيادة معدل العائد على الاستثمار) ، (يتحسن صافي الربح قبل الضرائب من الأنشطة التشغيلية) ، (زيادة معدل نمو المبيعات) ، بمعاملات اختلاف مقدارها (١٠,٩٧%)، (١١,٠٥%)، (١١,١٦%)، (١١,١٩%)، (١١,٢٢%) على التوالي.

- اما الممارسات الأقل اتفاقا فتتمثل في : (تسعى الشركة لتخفيض تكلفة المدخلات على حساب مستوى جودة المخرجات)، (تسعى الشركة لتخفيض تكاليف معالجة المنتجات التالفة على حساب مستوى جودة المخرجات)، (تتعاون الشركة مع الجهات الحكومية الرسمية من أجل حماية مصلحة الشركة)، (تطبيق الشركة تكنولوجيا جديدة لتحقيق أرباح في مجالات أعمال أخرى) ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٤٣,٩٤%) ، (٤٥,٩٣%) ، (٥٠,٧٨%) ، (٥٦,٧٨%) ، على التوالي وفقا لردود عينة البحث.

ج- ممارسات التنمية البيئية للاستدامة:

يعرض الباحث النتائج الإحصائية الوصفية لممارسات التنمية البيئية للاستدامة والتي تشمل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الترتيب ، وكذلك الاتجاه العام لهذه الممارسات. وذلك في الجدول رقم (٥) التالي.

جدول رقم (٥) يوضح الإحصاءات الوصفية لممارسات التنمية البيئية للاستدامة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	الشركة تخفض من استهلاكها لمصادر الطاقة.	٣,٩١	١,١	٢٨,٦٢	١
٢	تسعى الشركة لتقليل الانبعاثات الضارة والمخلفات الناتجة عن أنشطتها.	٣,٥٤	١,٢	٣٤,٧٧	٤
٣	الشركة تقلل من الآثار البيئية الضارة الناتجة من منتجاتها وخدماتها على البيئة.	٣,٥٢	١,٣	٣٨,٨٦	٥
٤	الشركة تقلل من مشترياتها للمواد والمكونات الكيميائية غير القابلة للإحلال.	٣,٥٣	١,٤	٤٠,١٧	٦
٥	تسعى الشركة إلى تقليل استخداماتها من موارد الطاقة التقليدية الضارة (مثل البنزين، الفحم، الزيت) بموارد طاقة حديثة أقل تلوثاً.	٣,٣٨	١,٥	٤٥,٢٧	٨
٦	تقوم الشركة بإجراءات طوعية (غير قانونية أو ملزمة) لإصلاح الأضرار البيئية لأنشطتها.	٣,٠٥	١,٤	٤٦,٥٢	٩
٧	تقوم الشركة بإجراءات طوعية للمراجعة البيئية، الإفصاح للجمهور، وحماية وتدريب الموظفين.	٣,٢٣	١,٣	٤١,٦٤	٧
٨	تزيد الشركة من استثماراتها في التكنولوجيا الخالية من التلوث.	٣,٨٩	١,١	٣٠,٨٠	٢
٩	الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.	٣,٧٧	١,٢	٣٢,٨٩	٣
المتوسط العام		٣,٥٣	٠,٩٤	٢٦,٨٤	-

يتضح من الجدول رقم (٥):

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٣) على توافر ممارسات التنمية البيئية للاستدامة وذلك بمعامل اختلاف بلغ (٢٦,٨٤ %)، أي بما يعادل نسبة اتفاق (٧٣,١٦ %) على توافر ممارسات التنمية البيئية للاستدامة.

- وأفادت ردود عينة الدراسة بالاتفاق والموافقة على الممارسات التالية للتنمية البيئية للاستدامة: (الشركة تخفض من استهلاكها لمصادر الطاقة)، (تزيد الشركة من استثماراتها في التكنولوجيا الخالية من التلوث)، (الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات)، (تسعى الشركة لتقليل الانبعاثات الضارة والمخلفات الناتجة عن أنشطتها)، بمعاملات اختلاف مقدارها (٢٨,٦٢) %، (٣٠,٨٠) %، (٣٢,٨٩) %، (٣٤,٧٧) %، على التوالي.

- اما الممارسات الأقل اتفاقاً فتتمثل في: (تقوم الشركة بإجراءات طوعية للمراجعة البيئية، الإفصاح للجمهور، وحماية وتدريب الموظفين) ، (تسعى الشركة إلى تقليل استخداماتها من موارد الطاقة التقليدية الضارة مثل: البنزين، الفحم، الزيت بموارد طاقة حديثة أقل تلوثاً)، (تقوم الشركة بإجراءات طوعية

(غير قانونية أو ملزمة) لإصلاح الأضرار البيئية لأنشطتها، بمعاملات اختلاف مقدارها (٤١,٦٤%) ، (٤٥,٢٧%) ، (٤٦,٥٢%) ، على التوالي.

- ملخص الإحصاءات الوصفية للأبعاد الثلاثة لممارسات التنمية المستدامة:

يعرض الباحث النتائج الإحصائية الوصفية لممارسات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث والتي تشمل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الترتيب ، وكذلك الاتجاه العام لهذه الممارسات. وذلك في الجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦) يوضح

الإحصاءات الوصفية لإجمالي ممارسات التنمية المستدامة

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	ممارسات التنمية الاجتماعية للاستدامة	٣,٩٢	٠,٤١	١٠,٥٠	٢
٢	ممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة	٣,٦٢	٠,٣٢	٨,٩١	١
٣	ممارسات التنمية البيئية للاستدامة	٣,٥٣	٠,٩٤	٢٦,٨٤	٣
	المتوسط العام	٣,٦٩	٠,٣٤	٩,٤٠	-

يتضح من الجدول رقم (٦):

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي إجمالي بلغ (٣,٦٩) على توافر ممارسات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث وذلك بمعامل اختلاف بلغ (٩,٤٠%) ، أي بما يعادل نسبة اتفاق (٩٠,٦٠%) على توافر ممارسات التنمية المستدامة بأبعادها الثلاث.

- أيضا أفادت ردود عينة الدراسة بالاتفاق والموافقة على الممارسات التالية: (ممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة) ، (ممارسات التنمية الاجتماعية للاستدامة) ، (ممارسات التنمية البيئية للاستدامة) ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٨,٩١%) ، (١٠,٥٠%) ، (٢٦,٨٤%) ، على التوالي وفقا لردود عينة البحث.

ثانيا:- الإحصاءات الوصفية لآثار ممارسات التنمية المستدامة على استدامة أداء الأعمال :

يعرض الباحث النتائج الإحصائية الوصفية لآثار ممارسات التنمية المستدامة على استدامة مؤشرات أداء الأعمال (مؤشرات الأداء الاجتماعي ، مؤشرات الأداء الاقتصادي ، مؤشرات الأداء البيئي) والتي تشمل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الترتيب ، وكذلك الاتجاه العام لهذه الممارسات. وذلك على النحو التالي:

أ- أثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء الاجتماعي:

يعرض الباحث النتائج الإحصائية الوصفية لأثار ممارسات التنمية المستدامة على استدامة مؤشرات الأداء الاجتماعي للشركات والتي تشمل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الترتيب ، وكذلك الاتجاه العام لهذه الممارسات. وذلك في الجدول رقم (٧) التالي.

جدول رقم (٧) يوضح

الإحصاءات الوصفية لأثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء الاجتماعي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	تطوير وتدريب الموظفين.	٤,١٨	٠,٣٨	٩,٢٨	١
٢	تحسين العلاقات البيئية أو بيئة العمل.	٤,٢٣	٠,٤٣	١٠,٣٥	٢
٣	الاحتفاظ بالموظفين المدربين.	٤,٣٨	٠,٤٨	١١,١٢	٤
٤	حماية أمن وصحة الموظفين.	٤,٥١	٠,٥٤	١٢,٠٨	٦
٥	زيادة درجة رضا الموظفين.	٤,٦١	٠,٤٨	١٠,٦١	٣
٦	زيادة درجة رضا العميل عن عملية توصيل المنتج أو الخدمة.	٤,٤٣	٠,٤٩	١١,٢٢	٥
٧	تحسين مستوى جودة المنتج أو الخدمة.	٤,٢٧	٠,٥٦	١٣,٣٣	٧
٨	زيادة درجة الإفصاح عبر الانترنت عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات.	٤,١١	٠,٧٠	١٧,٠٨	٨
المتوسط العام		٤,٣٤	٠,١٨	٤,٣٤	-

يتضح من الجدول رقم (٧):

- ان هناك درجة موافقة تامة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٤) لأثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء الاجتماعي وذلك بمعامل اختلاف بلغ (٤,٣٤) % ، أي بما يعادل نسبة اتفاق (٩٥,٦٦) % على أهمية هذه الأثار.

- أيضا أفادت ردود عينة الدراسة بالاتفاق والموافقة على أثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء الاجتماعي التالية : تطوير وتدريب الموظفين ، تحسين العلاقات البيئية أو بيئة العمل، زيادة درجة رضا الموظفين ، والاحتفاظ بالموظفين المدربين ، بمعاملات اختلاف مقدارها (٩,٢٨) % ، (١٠,٣٥) % ، (١٠,٦١) % ، (١١,١٢) % ، على التوالي.

- اما مؤشرات الأداء الاجتماعي الأقل تأثرا بممارسات التنمية المستدامة فتتمثل في: تحسين مستوى جودة المنتج أو الخدمة ، زيادة درجة الإفصاح عبر الانترنت عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، بمعاملات اختلاف مقدارها (١٣,٣٣) % ، (١٧,٠٨) % ، على التوالي.

ب- أثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء الاقتصادي:

يعرض الباحث النتائج الإحصائية الوصفية لآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء الاقتصادي للشركات والتي تشمل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الترتيب، وكذلك الاتجاه العام لهذه الممارسات. وذلك في الجدول رقم (٨) التالي.

جدول رقم (٨) يوضح

الإحصاءات الوصفية لآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء الاقتصادي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	زيادة نسبة المبيعات من المنتجات الجديدة.	٤,٣٨	٠,٥٢	١١,٩٢	١
٢	زيادة عدد المنتجات الجديدة الناجحة المقدمة للسوق.	٤,٣٩	٠,٥٣	١٢,١٦	٢
٣	تخفيض نسبة مردودات المبيعات.	٤,٣٥	٠,٥٦	١٣,٠١	٦
٤	زيادة نسبة الحصة السوقية للشركة.	٤,٣٦	٠,٥٨	١٣,٥١	٧
٥	زيادة ميزانية البحوث والتطوير.	٤,٢١	٠,٨٤	٢٠,١٠	١٠
٦	زيادة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .	٤,٣٧	٠,٦٢	١٤,٣٩	٩
٧	زيادة صافي الربح قبل الضرائب من الأنشطة التشغيلية .	٤,٣٦	٠,٥٤	١٢,٥٧	٤
٨	زيادة معدل العائد على الاستثمار.	٤,٣٠	٠,٥٥	١٢,٨٤	٥
٩	زيادة معدل نمو المبيعات.	٤,٣٤	٠,٥٣	١٢,٢٤	٣
١٠	زيادة حجم الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات.	٤,٢٧	٠,٦١	١٤,٢٩	٨
	المتوسط العام	٤,٣٣	٠,١٩	٤,٤١	-

ينضح من الجدول رقم (٨):

- ان هناك درجة موافقة تامة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٣) على أن ممارسات التنمية المستدامة لها أثر إيجابي على مؤشرات الأداء الاقتصادي للشركات وذلك بمعامل اختلاف بلغ (٤,٤١ %) ، أي بما يعادل نسبة اتفاق (٩٥,٥٩ %) على أهمية هذا الأثر الإيجابي.

- أيضا تشير نتائج الدراسة أن مؤشرات الأداء الاقتصادي الأكثر تأثرا بممارسات التنمية المستدامة تشمل: زيادة نسبة المبيعات من المنتجات الجديدة ، زيادة عدد المنتجات الجديدة الناجحة المقدمة للسوق، زيادة معدل نمو المبيعات ، زيادة صافي الربح قبل الضرائب من الأنشطة التشغيلية ، بمعاملات اختلاف مقدارها (١١,٩٢) % ، (١٢,١٦) % ، (١٢,٢٤) % ، (١٢,٥٧) % ، على التوالي.

- أن مؤشرات الأداء الاقتصادي الأقل تأثرا بممارسات التنمية المستدامة فتمثل في: زيادة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، زيادة ميزانية البحوث والتطوير، بمعاملات اختلاف مقدارها (١٤,٣٩) % ، (٢٠,١٠) % ، على التوالي.

ج- أثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء البيئي:

يعرض الباحث النتائج الإحصائية الوصفية لأثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء البيئي للشركات والتي تشمل: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الترتيب، وكذلك الاتجاه العام لهذه الممارسات. وذلك في الجدول رقم (٩) التالي.

جدول رقم (٩) يوضح

الإحصاءات الوصفية لأثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء البيئي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	زيادة الموازنة اللازمة لعلاج الإضرار على البيئة.	٣,٥٤	١,١٨	٣٣,٢٨	٣
٢	زيادة الموازنة اللازمة لحماية المياه.	٣,٥٥	١,٢	٣٦,٥٦	٥
٣	زيادة الموازنة اللازمة لمعالجة أضرار الكربون.	٣,٥٣	١,٣	٣٩,١٢	٦
٤	زيادة حجم الاستثمارات في التكنولوجيا الخالية من التلوث.	٣,٧٥	١,٢	٣٣,٣٩	٤
٥	زيادة الموازنة المخصصة لرعاية المجتمع أو التفاعل معه.	٤,١١	١,١	٢٨,١٥	١
٦	زيادة حجم الموازنة المخصصة للتبرعات للمجتمع.	٤,٠٣	١,١٤	٢٨,٣٤	٢
المتوسط العام		٣,٧٤	١,٠	٢٨,٦٠	-

يتضح من الجدول رقم (٩):

- ان هناك درجة موافقة تامة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٧٤) على أن إجمالي ممارسات التنمية المستدامة لها أثر إيجابي على مؤشرات الأداء البيئي للشركات وذلك بمعامل اختلاف بلغ (٢٨,٦٠%)، أي بما يعادل نسبة اتفاق (٧١,٤٠%) ، وهذا يعني أن التزام الشركات بممارسات التنمية المستدامة يؤدي إلى تحسين مؤشرات الأداء البيئي لهذه الشركات.

- أيضا تشير نتائج الدراسة أن مؤشرات الأداء البيئي الأكثر تأثرا بممارسات التنمية المستدامة تتمثل في: زيادة الموازنة المخصصة لرعاية المجتمع أو التفاعل معه ، زيادة حجم الموازنة المخصصة للتبرعات للمجتمع ، و زيادة الموازنة اللازمة لعلاج الإضرار على البيئة، وذلك بمعاملات اختلاف بلغت (٢٨,١٥%) ، (٢٨,٣٤%) ، (٣٣,٢٨%) ، على التوالي.

- أن مؤشرات الأداء البيئي الأقل تأثرا بممارسات التنمية المستدامة تتمثل في: زيادة الموازنة اللازمة لحماية المياه ، زيادة الموازنة اللازمة لمعالجة أضرار الكربون، وذلك بمعاملات اختلاف بلغت (٣٦,٥٦%) ، (٣٩,١٢%) ، على التوالي.

- ملخص لآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال:

جدول رقم (١٠) يوضح

ملخص الإحصاءات الوصفية لآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات أداء الأعمال

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب
١	آثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء الاجتماعي	٤,٣٤	٠,١٨	٤,٣٤	١
٢	آثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء الاقتصادي	٤,٣٣	٠,١٩	٤,٤١	٢
٣	آثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات الأداء البيئي	٣,٧٤	١,٠	٢٨,٦٠	٣
-	المتوسط العام	٤,١٤	٠,٣٨	٩,٢٤	-

يتضح من الجدول رقم (١٠):

- ان هناك درجة موافقة بمتوسط حسابي بلغ (٤,١٤) على أن ممارسات التنمية المستدامة تؤثر إيجابيا على مؤشرات استدامة أداء الأعمال وذلك بمعامل اختلاف بلغ (٩,٢٤ %)، أي بما يعادل نسبة اتفاق (٩٠,٧٦ %) على أهمية آثار ممارسات التنمية المستدامة على تحسين استدامة أداء أعمال الشركات.

- أيضاً تشير نتائج الدراسة أن مؤشرات استدامة أداء الأعمال وفقاً لدرجة تأثرها بممارسات التنمية المستدامة كانت كما يلي: مؤشرات الأداء الاقتصادي، مؤشرات الأداء الاجتماعي ، مؤشرات الأداء البيئي، وذلك بمعاملات اختلاف بلغت (٤,٣٤ %) ، (٤,٤١ %) ، (٢٨,٦٠ %) ، على التوالي. وهذا يعني أن ممارسات التنمية المستدامة لها أثر إيجابي ليس فقط على الأداء الاقتصادي الذي يركز على الربحية فقط ، بل أيضاً على كل من الأداء الاجتماعي والبيئي، الأمر الذي يحقق استدامة أداء الشركات.

ثالثاً: آثار التفاعل بين ممارسات التنمية المستدامة و ممارسات حوكمة الشركات على مؤشرات استدامة أداء الأعمال.

يعرض الباحث النتائج الإحصائية الوصفية لآثار التفاعل بين كل من: ممارسات التنمية المستدامة وممارسات حوكمة الشركات على مؤشرات استدامة أداء الأعمال، وتشمل النتائج الإحصائية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الاختلاف، الترتيب ، وكذلك الاتجاه العام لهذا التفاعل وذلك في الجدول رقم (١١) التالي.

جدول رقم (١١) يوضح

الإحصاءات الوصفية لآثار التفاعل بين ممارسات التنمية المستدامة

وحوكمة الشركات على استدامة أداء الأعمال.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الترتيب

١	الإفصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة.	٤,٢٦	٠,٥٧	١٣,٥٤	٨
٢	الإفصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.	٤,٢٥	٠,٤٧	١١,٠٦	١
٣	الإفصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية.	٤,٣٠	٠,٤٩	١١,٥١	٤
٤	الإفصاح عن قوة ونزاهة مجلس الإدارة.	٤,٤٤	٠,٥٤	١٢,٢١	٣
٥	توافر لجنة مراجعة قوية ومستقلة بالشركة.	٤,٥٥	٠,٥١	١١,٢١	٣
٦	قوة المراجعة الداخلية بالشركة.	٤,٤٩	٠,٥٠	١١,١٦	٢
٧	الإفصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.	٤,٤٦	٠,٥٠	١١,٢١	٣
٨	الإفصاح الكافي عن مجلس الإدارة وفعالية لجانته.	٤,٤١	٠,٥١	١١,٦٨	٥
٩	التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية.	٤,٣٧	٠,٥٨	١٣,٣٢	٧
١٠	استقلال وحيادية المراجع الخارجي للشركة.	٤,٣٨	٠,٥٢	١١,٩٢	٦
المتوسط العام		٤,٣٩	٠,١٩	٤,٥٣	-

يتضح من الجدول رقم (١١):

- أن هناك درجة موافقة تامة بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٩) على أن الأثر الإيجابي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال يزداد في ظل توافر وقوة ممارسات حوكمة الشركات، وذلك بمعامل اختلاف بلغ (٤,٥٣ %) ، أي بما يعادل نسبة اتفاق (٩٥,٤٧ %) على أهمية توافر وقوة ممارسات حوكمة الشركات في زيادة الأثر الإيجابي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

- أيضا تشير نتائج الدراسة أن ممارسات حوكمة الشركات الأكثر دعما لآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال تمثلت في : الإفصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة، قوة المراجعة الداخلية بالشركة ، الإفصاح عن قوة ونزاهة مجلس الإدارة وتوافر لجنة مراجعة قوية ومستقلة بالشركة ، والإفصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، وذلك بمعاملات اختلاف بلغت (١١,٠٦ %) ، (١١,١٦ %) ، (١٢,٢١ %) ، على التوالي.

- أما ممارسات حوكمة الشركات الأقل دعما لآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال تمثلت في: التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية ، الإفصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة ، وذلك بمعاملات اختلاف مقدارها (١٣,٣٢) %، (١٣,٥٤) %، على التوالي.

يتضح للباحث من النتائج السابقة أن التزام الشركات بالممارسات الجيدة لحوكمة الشركات له دور إيجابي في دعم ممارسات التنمية المستدامة لهذه الشركات على تحقيق استدامة أداء أعمالها بجوانبها الثلاث: استدامة الأداء الاقتصادي، استدامة الأداء الاجتماعي، واستدامة الأداء البيئي.

٩- اختبار صحة فروض البحث :

٩-١ الفرض البحثي الأول :

تتوافر ممارسات التنمية المستدامة متمثلة في (ممارسات التنمية الاجتماعية- ممارسات التنمية الاقتصادية- ممارسات التنمية البيئية) في الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

لاختبار صحة الفرض الأول اعتمد الباحث على اختبار "ت" One Sample T- Test لعينة واحدة لتحديد مدى توافر ممارسات التنمية المستدامة متمثلة في (التنمية الاجتماعية- التنمية الاقتصادية- التنمية البيئية) ، يوضح الجدول رقم (١٢) النتائج الإحصائية لاختبار T-Test.

جدول رقم (١٢) يوضح

اختبار ت One Sample T-Test لقياس مدى توافر ممارسات التنمية المستدامة

القرار		قيمة ت	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ممارسات التنمية المستدامة
الدالة	مستوى المعنوية					
دالة	**٠.٠١	٢٦,٣٨٢	١٧٤	٠,٣٤	٣,٦٩	توافر ممارسات التنمية المستدامة متمثلة في (التنمية الاجتماعية- التنمية الاقتصادية- التنمية البيئية)

** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (١٢) ما يلي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: المحاسبين والمراجعين وكذلك المديرين الماليين والتففيذين لمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة متمثلة في (التنمية الاجتماعية- التنمية الاقتصادية- التنمية البيئية) داخل الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، حيث بلغت قيمة "ت" T-Test (٢٦,٣٨٢) عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، وهذا يعنى التحقق من توافر ممارسات التنمية المستدامة داخل الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

- تشير النتائج إلى أن توافر ممارسات التنمية المستدامة متمثلة في (التنمية الاجتماعية- التنمية الاقتصادية- التنمية البيئية)، كانت ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فإن هذه النتائج تؤكد صحة الفرض البحثي الأول ، وهذا يعنى توافر ممارسات التنمية المستدامة بجوانبها الثلاث داخل الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، ويمثل ذلك اتجاها متزايدا نحو الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية بجانب الاهتمام بالجوانب الاقتصادية من قبل الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

٩-٢ الفرض البحثي الثاني:

توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال حيث: كلما زاد معدل توافر ممارسات التنمية المستدامة زادت مؤشرات استدامة أداء

الأعمال بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية. وللتأكد من صحة هذا الفرض تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

أ- معامل ارتباط سبيرمان :

لاختبار صحة الفرض البحثي الثاني تم استخدام معامل ارتباط سبيرمان للرتب. حيث تم حساب معنوية الاختبار على أساس مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥) ليدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، وهذا يعنى وجود علاقة طردية بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال ، ومن ثم تتحقق صحة الفرض البحثي الثاني.

أما إذا كان مستوى المعنوية أكبر من (٠,٠٥) دل ذلك على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، الأمر الذى يعنى عدم وجود علاقة طردية بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال، ومن ثم لا تتحقق صحة الفرض البحثي الثاني. ويوضح الجدول رقم (١٣) النتائج الإحصائية لمعامل ارتباط سبيرمان والتي تختبر العلاقة بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال.

جدول رقم (١٣) يوضح

معامل ارتباط سبيرمان لاختبار العلاقة بين توافر ممارسات التنمية المستدامة

وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال

النتيجة (الدالة)	مستوى المعنوية	معامل الارتباط (R)	المحاور
دالة	**٠,٠٠١	**٠,٥٦٥	العلاقة بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال.

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

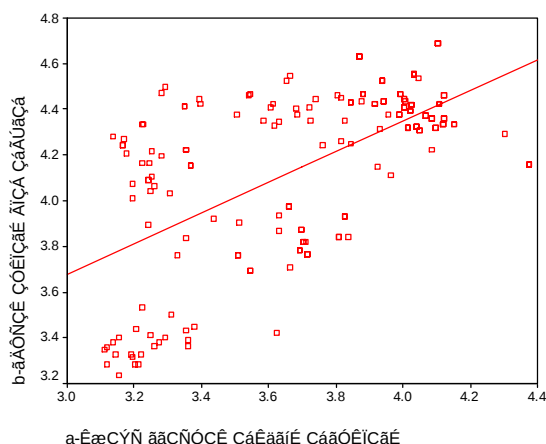
يتضح من الجدول رقم (١٣):

وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال، حيث بلغ معامل ارتباط سبيرمان (٠,٥٦٥) ، بمستوى معنوية أقل من (٠,٠١) ، أي أنه كلما زاد معدل توافر ممارسات التنمية المستدامة زادت مؤشرات استدامة أداء الأعمال. وهذا يعنى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، الأمر الذى يؤكد صحة الفرض البحثي الثاني.

ويمكن توضيح العلاقة بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال في الشكل رقم (٣) التالي :

شكل رقم (٣) يوضح

العلاقة بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال



أيضاً يتضح من الشكل رقم (٣) السابق وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال، وهذا يعني قبول الفرض البحثي الثاني ورفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال.

ب- نموذج الانحدار البسيط:

أيضاً لاختبار صحة الفرض البحثي الثاني تم استخدام نموذج الانحدار البسيط لتحديد معنوية تأثير ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال، ويوضح الجدول رقم (١٤) النتائج الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط.

جدول رقم (١٤) يوضح

نتائج نموذج الانحدار البسيط لتحديد معنوية تأثير ممارسات التنمية المستدامة

على مؤشرات استدامة أداء الأعمال

R ²	F. Test		T. Test		المعاملات	المتغيرات المستقلة
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة	المقدرة β_i	
٣٧,٠%	***,٠٠١	١٠١,٦٦	***,٠٠١	٦,٧٦٠	١,٦٦٧	الجزء الثابت
			***,٠٠١	١٠,٠٨٣	٠,٦٧٠	ممارسات التنمية المستدامة

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

يتضح من الجدول رقم (١٤) ما يلي:

١ - معامل التحديد (R^2)

تبين أن مؤشرات ممارسات التنمية المستدامة كمتغيرات مستقلة تفسر (٣٧,٠%) من التغير الكلي في المتغير التابع وهو مؤشرات استدامة أداء الأعمال. وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج مؤشرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن النموذج الخطي.

٢ - اختبار معنوية المتغير المستقل.

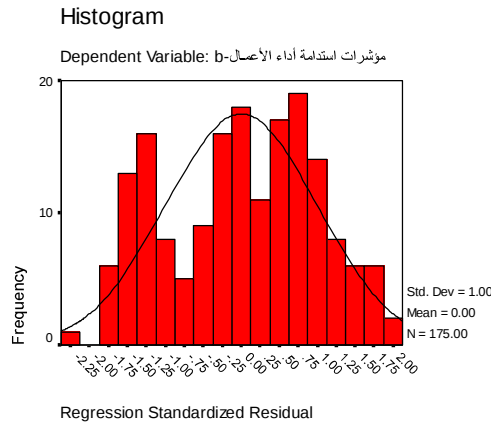
باستخدام اختبار (T.Test) تبين أن المؤشرات المتعلقة بممارسات التنمية المستدامة ذات تأثير معنوي على مؤشرات استدامة أداء الأعمال ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١).

٣ - اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل ، تم استخدام اختبار (F-Test)، وحيث أن قيمة اختبار (F-Test) بلغت (١٠١,٦٦) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠,٠١) ، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على مؤشرات استدامة أداء الأعمال.

٤ - معادلة النموذج:

$$\text{مؤشرات استدامة أداء الأعمال} = ١,٦٦٧ + ٠,٦٧٠ \times \text{ممارسات التنمية المستدامة}$$



** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

يتضح من الجدول رقم (١٤) أن آثار توافر وقوة ممارسات حوكمة الشركات (كمتغير وسيط) على العلاقة بين ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال كانت ذات أثر إيجابي، حيث تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال، حيث بلغ معامل ارتباط سبيرمان (٠,٥٨٦)، بمستوى معنوية اقل من (٠,٠١)، بحيث كلما زاد معدل توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات زادت مؤشرات استدامة أداء الأعمال، ويزداد الأثر الإيجابي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال في ظل توافر وقوة ممارسات حوكمة الشركات (كمتغير وسيط). وهذا يؤكد صحة الفرض البحثي الثالث. ويستنتج الباحث من هذه النتائج أن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات تساهم إيجابيا في استدامة أداء أعمال الشركات التي تلتزم بممارسات التنمية المستدامة.

٩-٤- الفرض البحثي الرابع:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين والمحاسبين لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وفقاً لـ: مؤهلاتهم العلمية، نوع القطاع الذين ينتمون إليه، مركزهم الوظيفي، وعدد سنوات خبرتهم.

لاختبار صحة هذا الفرض يقوم الباحث بعرض النتائج الإحصائية على النحو التالي:

أ- المؤهل العلمي :

لاختبار ما اذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المحاسبين لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وفقاً لاختلاف مؤهلاتهم العلمية، تم استخدام اختبار مان وتيني Mann-Whitney Test لإيجاد الفرق بين عينتين مستقلتين المتمثلة في المؤهل العلمي، ويوضح الجدول رقم (١٥) النتائج الإحصائية لاختبار مان وتيني Mann-Whitney Test وفقاً لاختلاف المؤهل العلمي لعينة الدراسة.

جدول رقم (١٥) يوضح

اختبار مان وتيني Mann-Whitney Test لقياس الفروق بين إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات وفقاً لاختلاف مؤهلاتهم العلمية

المحاور	عينة الدراسة	العدد	المتوسط الرتبي	قيمة Mann- whitney	القرار	
					مستوى المعنوية	الدالة
١. ممارسات التنمية المستدامة	بكالوريوس	١٦٤	٨٨,٠٨	٠,٩٤٧	٠,٩٣	غير دالة

			٨٦,٧٧	١١	دراسات عليا	
غير دالة	٠,٣٤	٠,٩٤٧	٨٧,٠٦	١٦٤	بكالوريوس	٢. مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة
			١٠٢,٠٠	١١	دراسات عليا	
دالة	*.٠٢	٢,٢٠٣	٨٥,٨٥	١٦٤	بكالوريوس	٣. ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة
			١٢٠,٠٠	١١	دراسات عليا	

** دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠١

* دالة عند مستوى معنوية اقل من ٠,٠٥

من الجدول رقم (١٥) يتضح ما يلي:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير " المؤهل العلمي " على إدراك عينة الدراسة لمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، وذلك عند مستوى معنوية اكبر من (٠,٠٥).

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير " المؤهل العلمي " على إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الشركات ، وذلك عند مستوى معنوية اكبر من (٠,٠٥).

٣- توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لمتغير " المؤهل العلمي " على إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات ، حيث بلغت قيمة "مان ويتني" (٢,٢٠٣) ، وذلك عند مستوى معنوية اقل من (٠,٠٥)، وذلك لصالح حاملي مؤهلات الدراسات العليا من حملة الدكتوراه والماجستير بمتوسط رتبتي بلغ (١٢٠,٠٠) ، وذلك مقابل متوسط رتبتي بلغ (٨٥,٨٥) لحملة البكالوريوس.

٤- يتضح من النتائج السابقة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لاختلاف المؤهل العلمي بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المحاسبين سواء فيما يتعلق بمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات أو فيما يتعلق بآثار هذه الممارسات على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات. أما فيما يتعلق بآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك عينة الدراسة لهذه الآثار ترجع لاختلاف مؤهلاتهم العلمية.

ب- نوع القطاع الذى تنتمي له الشركة:

لاختبار ما اذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المحاسبين لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وفقاً لاختلاف نوع القطاع الذى ينتمون له ، تم استخدام اختبار مان ويتني Mann-Whitney Test لإيجاد الفرق بين عينتين مستقلتين المتمثلة في نوع القطاع الذى تنتمي

له الشركة، ويوضح الجدول رقم (١٦) النتائج الإحصائية لاختبار مان وتيني Mann-Whitney Test وفقاً لاختلاف نوع القطاع الذى تنتمي له عينة الدراسة.

جدول رقم (١٦) يوضح اختبار مان وتيني Mann-Whitney Test لقياس الفروق بين إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات وفقاً لاختلاف نوع القطاع الذى تنتمي له الشركة

المحاور	عينة الدراسة	العدد	المتوسط الرتبي	قيمة Mann-whitney	القرار	
					مستوى المعنوية	الدالة
١. ممارسات التنمية المستدامة	قطاع خدمي	٥٩	٥٩,٢٣	٥,٣٥٨	**٠.٠١	دالة
	قطاع صناعي	١١٦	١٠٢,٦٣			
٢. مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة	قطاع خدمي	٥٩	٦٣,٣٦	٤,٥٩٠	**٠.٠١	دالة
	قطاع صناعي	١١٦	١٠٠,٥٣			
٣. ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة	قطاع خدمي	٥٩	٩٧,٣٨	١,٧٧٨	0.07	غير دالة
	قطاع صناعي	١١٦	٨٣,٢٣			

** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١

* دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (١٦) ما يلي:

١- توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير "نوع القطاع الذى تنتمي له الشركة" على إدراك عينة الدراسة لمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية، حيث بلغت قيمة "مان ويتني" (٥,٣٥٨)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، وذلك لصالح شركات القطاع الصناعي بمتوسط رتبي بلغ (١٠٢,٦٣)، مقابل متوسط رتبي بلغ (٥٩,٢٣) لصالح شركات القطاع الخدمي.

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير "نوع القطاع الذى تنتمي له الشركة" على إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الشركات، حيث بلغت قيمة "مان ويتني" (٤,٥٩٠)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠١)، وذلك لصالح شركات القطاع الصناعي بمتوسط رتبي بلغ (١٠٠,٥٣)، مقابل متوسط رتبي بلغ (٦٣,٣٦) لصالح شركات القطاع الخدمي.

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لمتغير "نوع القطاع الذى تنتمي له الشركة" على إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥) طبقاً لاستجابات مفردات عينة الدراسة.

٤ -- يتضح من النتائج السابقة وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى اختلاف " نوع القطاع الذى تنتمي له الشركة " بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المحاسبين سواء فيما يتعلق بمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات أو فيما يتعلق بآثار هذه الممارسات على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات. أما فيما يتعلق بآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية فقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك عينة الدراسة لهذه الآثار ترجع لاختلاف نوع القطاع الذى تنتمي له الشركة.

ج- المركز الوظيفي:

لاختبار ما اذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المحاسبين لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وفقاً لاختلاف مركزهم الوظيفي ، تم استخدام اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis Test لإيجاد الفرق بين أكثر من عينتين مستقلتين والمتمثلة في المركز الوظيفي، ويوضح الجدول رقم (١٧) النتائج الإحصائية لاختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis Test وفقاً لاختلاف المركز الوظيفي لعينة الدراسة.

جدول رقم (١٧) يوضح

اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis Test لقياس الفروق بين إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات وفقاً لاختلاف المركز الوظيفي

المحاور		عينة الدراسة	العدد	المتوسط الرتبي	قيمة Chi-Square	القرار	
مستوى المعنوية						الدالة	
١. ممارسات التنمية المستدامة	محاسب	٤٥	٨٣,٧٣	0.614	0.73	غير دالة	
	مدير مالي	٦٩	٨٧,٦٨				
	مدير تنفيذي	٦١	٩١,٥١				
٢. مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة	محاسب	٤٥	٧١,٢١	٨,٠٥٠	*.٠١٨	دالة	
	مدير مالي	٦٩	٨٨,٨٨				
	مدير تنفيذي	٦١	٩٩,٣٩				
٣. ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة	محاسب	٤٥	٨٧,٨٤	0.010	0.99	غير دالة	
	مدير مالي	٦٩	٨٨,٤٦				

			٨٧,٦٠	٦١	مدير تنفيذي	
--	--	--	-------	----	-------------	--

** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١ * دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (١٧) ما يلي:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لاختلاف " المركز الوظيفي " على إدراك عينة الدراسة لمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

٢- توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لاختلاف " المركز الوظيفي " على إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الشركات ، حيث بلغت قيمة "كروسكال ويلز" (٨,٠٥٠)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠,٠٥)، وذلك لصالح كل من: المديرين التنفيذيين، المديرين الماليين، والمحاسبين، بمتوسطات رتبته (٩٩,٣٩)، (٨٧,٦٨)، (٨٣,٧٣).

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقاً لاختلاف " المركز الوظيفي " على إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات ، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥). طبقاً لاستجابات مفردات عينة الدراسة.

٤- يتضح من النتائج السابقة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المحاسبين سواء فيما يتعلق بمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات أو فيما يتعلق بآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية ترجع لاختلاف المركز الوظيفي. أما فيما يتعلق بآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك عينة الدراسة لهذه الآثار ترجع لاختلاف المركز الوظيفي لعينة الدراسة.

د- عدد سنوات الخبرة:

لاختبار ما إذا كانت توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المحاسبين لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية وفقاً لاختلاف عدد سنوات الخبرة ، تم استخدام اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis Test لإيجاد الفرق بين أكثر من عيتين مستقلتين والمتمثلة في

عدد سنوات الخبرة ، ويوضح الجدول رقم (١٨) النتائج الإحصائية لاختبار كروسكال ويلز Test

Kruskal Wallis وفقاً لاختلاف عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة.

جدول رقم (١٨) يوضح

اختبار كروسكال ويلز Kruskal Wallis Test لقياس الفروق بين إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات وفقاً لاختلاف عدد سنوات الخبرة

المحاور		عينة الدراسة	العدد	المتوسط الرتبي	قيمة Chi-Square	القرار	
مستوى المعنوية						الدلالة	
١. ممارسات التنمية المستدامة	أقل من ٥ سنوات	١٨	٩٦,٣٣	١,٠٢٤	0.59	غير دالة	
	من ٥-١٠ سنة	٨٥	٨٤,٤٦				
	لأكثر من ١٠ سنة	٧٢	٩٠,٠٩				
٢. مؤشرات استدامة أداء الشركات المسجلة بالبورصة	أقل من ٥ سنوات	١٨	١٠٢,٧٨	٢,٩٨٥	0.22	غير دالة	
	من ٥-١٠ سنة	٨٥	٨٢,١٠				
	لأكثر من ١٠ سنة	٧٢	٩١,٢٧				
٣. ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة	أقل من ٥ سنوات	١٨	١١١,٧٢	٤,٥٦٨	0.10	غير دالة	
	من ٥-١٠ سنة	٨٥	٨٤,٩٠				
	لأكثر من ١٠ سنة	٧٢	٨٥,٧٣				

** دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠١ * دالة عند مستوى معنوية أقل من ٠,٠٥

يتضح من الجدول رقم (١٨) ما يلي:

١- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لاختلاف "عدد سنوات الخبرة" على إدراك عينة الدراسة لمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية ، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

٢- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لاختلاف "عدد سنوات الخبرة" على إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الشركات ، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥).

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية وفقا لاختلاف "عدد سنوات الخبرة" على إدراك عينة الدراسة لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء الشركات ، وذلك عند مستوى معنوية أكبر من (٠,٠٥). طبقا لاستجابات مفردات عينة الدراسة.

٤- يتضح من النتائج السابقة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المحاسبين سواء فيما يتعلق: بمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات، أو فيما يتعلق بآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات، أو فيما يتعلق

بآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية ترجع لاختلاف عدد سنوات الخبرة لعينة الدراسة.

١٠ - نتائج البحث:

اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي فقد توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

١- تشير النتائج إلى أن توافر ممارسات التنمية المستدامة متمثلة في (التنمية الاجتماعية- التنمية الاقتصادية- التنمية البيئية)، كانت ذات دلالة إحصائية، وبالتالي فإن هذه النتائج تؤكد صحة الفرض البحثي الأول ، وهذا يعني توافر ممارسات التنمية المستدامة بجوانبها الثلاث داخل الشركات المسجلة بالبورصة المصرية، ويمثل ذلك اتجاها متزايدا نحو الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية بجانب الاهتمام بالجوانب الاقتصادية من قبل الشركات المسجلة بالبورصة المصرية.

٢- تشير النتائج إلى وجود تأثير معنوي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال ، أي وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين توافر ممارسات التنمية المستدامة وبين مؤشرات استدامة أداء الأعمال. وهذا يعني أنه كلما زاد معدل توافر ممارسات التنمية المستدامة زادت مؤشرات استدامة أداء الأعمال بالشركات المسجلة بالبورصة المصرية، الأمر الذي يؤكد صحة الفرض البحثي الثاني.

٣- تشير النتائج إلى أن الأثر الإيجابي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال يزداد في ظل توافر وقوة ممارسات حوكمة الشركات (كمتغير وسيط). وهذا يؤكد صحة الفرض البحثي الثالث. ويستنتج الباحث من هذه النتائج أن الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات تساهم إيجابيا في استدامة أداء أعمال الشركات التي تلتزم بممارسات التنمية المستدامة.

٤- تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى اختلاف " المؤهل العلمي" بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المحاسبين سواء فيما يتعلق بمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات أوفما يتعلق بآثار هذه الممارسات على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات. أما فيما يتعلق بآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك عينة الدراسة لهذه الآثار ترجع لاختلاف مؤهلاتهم العلمية.

٥- توصل الباحث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى اختلاف " نوع القطاع الذي تنتمي له الشركة " بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المراجعين والمحاسبين سواء فيما يتعلق بمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات أوفما يتعلق بآثار هذه الممارسات على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات. أما فيما يتعلق بآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية فقد تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك عينة الدراسة لهذه الآثار ترجع لاختلاف " نوع القطاع الذي تنتمي له الشركة".

٦- أيضا تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المحاسبين سواء فيما يتعلق بمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات أو فيما يتعلق بآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية ترجع لاختلاف " المركز الوظيفي". أما فيما يتعلق بآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات فقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك عينة الدراسة لهذه الآثار ترجع لاختلاف " المركز الوظيفي" لعينة الدراسة.

٧- يتضح من النتائج الاحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إدراك كل من: المديرين التنفيذيين والمديرين الماليين وكذلك المحاسبين سواء فيما يتعلق: بمدى توافر ممارسات التنمية المستدامة بالشركات ، أو فيما يتعلق بآثار ممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات، أو فيما يتعلق بآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة أداء أعمال الشركات المسجلة بالبورصة المصرية ترجع لاختلاف "عدد سنوات الخبرة" لعينة الدراسة.

٨- وفقا للنتائج السابقة الذكر في ٤،٥،٦،٧، يمكن القول أن الفرض البحثي الرابع ثبت صحته جزئيا.

١١- توصيات البحث:

يوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات في هذا الاتجاه لتغطية قطاعات صناعية وخدمية أكثر وكذلك تغطية مراكز وظيفية أخرى ، أيضا يوصى الباحث بضرورة حث الهيئات المهنية والتشريعية والرقابية على تطوير معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد السلوك المهني بشكل يجعلها أكثر حزمًا لتشجيع والبيئية الشركات على تبني ممارسات التنمية المستدامة بأنواعها الثلاث: الاجتماعية ، الاقتصادية ،

المراجع باللغة العربية:

- الحوراني ، هاني ، ٢٠٠٩ ، " حاكمية الشركات ومسؤوليتها الاجتماعية في ضوء مستجدات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة " ، المؤتمر الثاني : مواطنة الشركات والمؤسسات والمسؤولية الاجتماعية" ، مركز الأردن الجديد للدراسات ، صنعاء.

- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، ٢٠١٠ ، " التقدم المحرز حتى تاريخه والثغرات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية في ميدان التنمية المستدامة، وتحليل المواضيع المطروحة في المؤتمر" ، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، ١٧ - ١٩ أيار / مايو ٢٠١٠، البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت، الجمعية العامة، الأمم المتحدة، نيويورك.

- تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ٢٠٠٢ ، جوهانسبرغ ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ، الأمم المتحدة ، نيويورك.

References:

- Adams, C. & McNicholas, P. (2007) "Making a Difference Sustainability Reporting, Accountability an Organisational Change", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 20, No.3, pp.382-402.
- Akisik, O. & Gal, G. (2011) "Sustainability in Businesses, Corporate Social Responsibility, and Accounting Standards, an Empirical Study", **International Journal of Accounting and Information Management**, Vol. 19, No. 3, pp. 304-324.
- Al-Hussein, H. & Johnson, L. (2009) "Relationship between Corporate Governance Efficiency and Saudi Banks' Performance", **the Business Review**, Vol.14, No.1, pp.101-117.

- Al-Tamimi, A. (2012) "The Effects of Corporate Governance on Performance and Financial Distress: The Experience of UAE National Banks", **Journal of Financial Regulation and Compliance**, Vol.20, No.2, pp.169-181.
- Andrews et al. (2010) "The Impact of Corporate Social Disclosure on Investment Behavior: Across -National Study", **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 29, pp.177-192.
- Aras, G. & Crowther, D. (2008) "Developing Sustainable Reporting Standards", **Journal of Accounting Research**, Vol. 9, No. 1, pp.4-16.
- Arash, S. & Mohamed Z. (2007) "Corporate Governance as a Critical Element for Driving Excellence in Corporate Social Responsibility", **International Journal of Quality & Reliability Management**, Vol. 24, No.7, pp.753-770.
- BBC, Arabic, available on:
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2012/06/120622_climate_eart_h_rio.shtml (Access on 22 Sep., 2012).
- Bebbington, J. et al. (2007) "Corporate Social Reporting and Reputation Risk Management", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol. 21, Issue: 3, pp.337-361.
- Boubaker, S. et al. (2010) The Determinants of Web- Based Corporate Reporting in France, **Managerial Auditing Journal**, Vol. 27 No. 2, pp. 126-155.
- Chalhoub, S. (2009) "Relations between dimensions of Corporate Governanc and Corporate Performance: an Empirical Study among banks in the Lebanon", **International Journal of Management**, Vol.26, No.3, pp. 476-488.
- Chen & Wang (2011) "Academic Paper: Corporate Social Responsibility and Corporate Financial Performance in China: an Empirical Research from Chinese Firms", **Corporate Governance**, Vol.11, No.4, pp.361-370.
- Chen, Y. & Chow, S. (2012) "Corporate Sustainable Development: Testing a New Scale Based on the Mainland Chinese Context", **Journal of Business Ethics**, Vol. 105, pp.519-533.

- Crisostomo et al. (2011) "Corporate Social Responsibility, Firm Value and Financial Performance in Brazil", **Social Responsibility Journal**, Vol. 7, No. 2, pp. 295-309.
- Cruickshank, W. et al. (2012) "A Pocket Guide to Sustainable Development Governance", Second Edition, **Commonwealth Secretariat Stakeholder Forum**.
- Das, K. (2009) "Sustainable Development", Reference Press, New Delhi.
- Davey, H. & Dimitrov, K. (2011) "Sustainable Development: What it Means to CFOs of New Zealand", **Asian Review of Accounting**, Vol. 19, No. 1, pp.86-108.
- Dhaliwal, S. et al. (2011) "Voluntary Nonfinancial Disclosure and the Cost of Equity Capital: The Initiation of Corporate Social Responsibility Reporting", **The Accounting Review**, Vol. 86, No. 1, pp.59-100.
- Frame, B. et al. (2009) "Initiating Sustainable Development Reporting: Evidence from New Zealand", **Accounting, Auditing & Accountability Journal**, Vol.22, No.4, pp.588-625.
- Herzig, C. & Godemann (2010) "Internet-Supported Sustainability Reporting: Developments in Germany", **Management Research Review**, Vol.33, No.11, pp.1064-1082.
- Hillman, J. & Keim, D. (2001) "Shareholder Value, Stakeholder Management, and Social Sues: What's the Bottom Line?", **Strategic Management Journal**, Vol. 22, Issue 2, pp. 125-139.
- Hogan, J. & Lodhia, S. (2011) "Sustainability Reporting and Reputation Risk Management: an Australian Case Study", **International Journal of Accounting and Information Management**, Vol.19, No.3, pp.267-287.
- Hooi, G. et al. (2012) "The Influence of Sustainability Performance Management Practices on Organizational Sustainability Performance", **Journal of Accounting & Organizational Change**, Vol. 8, issue: 2, pp.1-42.

http://www.eiod.org/NewsDetails_Ar.aspx?ID=19, Access on 31st August, 2012.

http://www.eiod.org/NewsDetails_AR.aspx?ID=19

<http://www.un.org/arabic/news/fullstorynews.asp?NewsID=12992>(accessed on 1/6/2012).

Huang, J. (2010) "Board, Ownership and Performance of Banks with a Dual Board System: Evidence from Taiwan", **Journal of Management and organization**, Vol.16, No.2, pp.219-234.

Lin -Hi & Blumberg (2011)" The Relationship between Corporate Governance, Global Governance, and Sustainable Profits: Lessons from BP", **Corporate Governance**, Vol.11, No.5, pp-571-584.

Lopez et al. (2007) "Sustainable Development and Corporate Performance: A Study Based on the Dow Jones Sustainability", **Journal of Business Ethics**, Vol. 75, Issue 3, pp.285-300.

Murray, A., et al. (2010) " Collaborating to Achieve Corporate Social Responsibility and Sustainability? Possibilities and Problems", **Accounting, Management and Policy Journal**, Vol. 1, No. 2 , pp.161-177.

Owen, D. (2005) " CSR after Enron: a Role for Academic Accounting Profession?", **European Accounting Review**, Vol. 14, No. 2, pp. 395-404.

Ray, M. (2010) "Accounting for Sustainability", **Journal of Accounting & Organizational Change**, Vol.10, issue: 4, pp.100-142.

Searcy, C. (2012) "Corporate Sustainability Performance Measurement Systems: A Review and Research Agenda", **Journal of Business Ethics**, Vol. 107, Issue 3, pp.239 -253.

Simnett, R. (2012) " Assurance of sustainability Reports, Revision of ISAE 3000 and Associated Research Opportunities", **Sustainability Accounting, Management and Policy Journal**, Vol. 3, No. 1, pp.89-98.

Simnett, R. et al. (2009) "Assurance on Sustainability Reporting: An International Comparison", **The Accounting Review**, Vol. 84, No. 3, pp. 937-967.

Standard & poor's et al. (2008) "An ESG Index for Emerging Markets: A Pilot in India", pp.6, Retrieved from:
http://www.unctad.org/sections/dite_isar/docs/dite_edb_0010_en.pdf

- Stefan, S. et al. (2006) "Sustainability accounting and reporting: Development, linkages and reflection", Cited from, "Sustainability Accounting and Reporting", Springer Netherlands, pp.7- 8.
- United Nations, (1997) "UN Summit on The Environment and Development 1992", available at www.un.org/geninfo/bp/enviro.htm.
- WBCSD (2002) "[Corporate Social Responsibility: The WBCSD's Journey](http://www.wbcsd.org)", www.wbcsd.org
- WBCSD, (1999) "Corporate Social Responsibility: Meeting Changing Expectations", pp. 3, www.wbcsd.org.
- World Commission for Environment and Development, 1987.
- WBCSD, (2012) available on: www.wbcsd.org, (access on 2012).

قائمة استقصاء

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان: "تحليل إدراك معدى القوائم المالية لآثار ممارسات التنمية المستدامة والحوكمة على مؤشرات استدامة الأداء بالتطبيق على الشركات المسجلة بالبورصة المصرية"، وتعد هذه القائمة جزء من تلك الدراسة، ونظراً لخبرتكم العملية في هذا المجال فإنه يشرفنا مساهمتكم في هذه الدراسة وذلك من خلال قيامكم باستيفاء قائمة الاستقصاء المرفقة وإعادتها إلى الباحث في أقرب فرصة ممكنة وذلك حتى يتسنى تحليل ما ورد بها من إجابات.

ويتقدم الباحث بخالص شكره وتقديره لسيادتكم نظير تعاونكم المثمر لإتمام هذا البحث، كما يؤكد على أن إجاباتكم لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

الباحث

الدكتور / عاطف محمد أحمد

أستاذ المحاسبة المشارك

كلية التجارة

جامعة بني سويف

أولاً: أسئلة الاستقصاء

السؤال الأول :

إلى أي مدى توافق على توافر ممارسات التنمية المستدامة التالية داخل شركتك:

العبارات	١ لا أوافق تماماً	٢ لا أوافق	٣ لا رأي	٤ أوافق	٥ أوافق تماماً
أولاً: ممارسات التنمية الاجتماعية للاستدامة :					
١-تحافظ الشركة على أمن وصحة الموظفين من خلال دعم سياسات وقواعد الرعاية الصحية.					
٢- تساهم الشركة في تنمية المجتمع المحلي من خلال دعم مبادرات القطاعين العام والخاص.					
٣-تحمي الشركة حقوق ومطالب السكان المقيمين في المجتمع المحلي.					
٤-تعالج الشركة آثار المخاطر البيئية الضارة لأنشطتها على الجمهور.					
٥- لدى الشركة سياسة واضحة فيما يتعلق بالاستثمارات في المجتمع.					
٦- تراعى الشركة مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة عند اتخاذ قراراتها.					
٧- يتم نشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.					
٨- تسعى الشركة لتنمية مهارات الموظفين من خلال برامج التطوير الوظيفي.					
٩- تقوم الشركة بإجراء الدراسات الاستقصائية لتقييم درجة رضا العملاء.					
١٠- لدى الشركة اليات واضحة ومحددة لمعالجة شكاوى ومقترحات العملاء.					
١١- تتخذ الشركة إجراءات وبرامج محددة للتمسك بالقوانين والمعايير المتعلقة بالاتصالات التسويقية مثل: الاعلان والترويج.					
١٢- تسعى الشركة للحصول على العميل ورضائه والاحتفاظ به					
١٣- تسعى الشركة إلى زيادة المبالغ المنفقة على تدريب وتطوير الموظفين.					
١٤- يتزايد تدفق المعلومات عن الشركة عبر الانترنت.					
١٥- تسعى الشركة إلى تقليل عدد شكاوى العملاء.					
١٦- يتناقص عدد الحوادث المرتبطة بصحة وأمن الموظف.					
١٧- يتزايد حجم تبرعات الشركة للمجتمع.					
ثانياً: ممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة:					

٥	٤	٣	٢	١	العبــــــــــــــــارات
أوافق تماما	أوافق	لا رأي	لاأوافق	لا أوافق تماما	
					١-تبيع الشركة مخلفاتها الانتاجية عديمة القيمة من اجل تحقيق الایراد.
					٢-تسعى الشركة لتخفيض تكلفة المدخلات على حساب مستوى جودة المخرجات.
					٣-تسعى الشركة لتخفيض تكاليف معالجة المنتجات التالفة على حساب مستوى جودة المخرجات.
					٤- تتعاون الشركة مع الجهات الحكومية الرسمية من اجل حماية مصلحة الشركة.
					٥- تطبق الشركة تكنولوجيا جديدة لتحقيق ارباح في مجالات أعمال أخرى.
					٦- تسعى الشركة لزيادة نسبة المبيعات من المنتجات او الخدمات الجديدة.
					٧- زيادة الحصة السوقية للشركة في السوق.
					٨- تتحسن التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية.
					٩- يتحسن صافي الربح قبل الضرائب من الانشطة التشغيلية
					١٠- زيادة معدل نمو المبيعات.
					١١- زيادة معدل العائد على الاستثمار.
					١٢- زيادة القيمة الاقتصادية المضافة.
					<u>ثالثا: ممارسات التنمية البيئية للاستدامة:</u>
					١-الشركة تخفض من استهلاكها لمصادر الطاقة.
					٢-تسعى الشركة لتقليل الانبعاثات الضارة والمخلفات الناتجة عن أنشطتها.
					٣- الشركة تقلل من الآثار البيئية الضارة الناتجة من منتجاتها وخدماتها على البيئة.
					٤- الشركة تقلل من مشترياتها للمواد والمكونات الكيميائية غير القابلة للإحلال.
					٥-تسعى الشركة إلى تقليل استخداماتها من موارد الطاقة التقليدية الضارة(مثل البنزين، الفحم، الزيت) بمراد طاقة حديثة أقل تلوثا.
					٦-تقوم الشركة بإجراءات طوعية (غير قانونية او ملزمة) لإصلاح الاضرار البيئية لأنشطتها.
					٧-تقوم الشركة بإجراءات طوعية للمراجعة البيئية،الإفصاح للجمهور،وحماية وتدريب الموظفين

٥	٤	٣	٢	١	العبــــــــــــــــارات
أوافق تماما	أوافق	لا رأي	لاأوافق	لا أوافق تماما	
					٨- تزيد الشركة من استثماراتها في التكنولوجيا الخالية من التلوث.
					٩- الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.

السؤال الثاني: إلى أي مدى ترى أن ممارسات التنمية المستدامة السالفة الذكر في السؤال الأول تؤثر إيجابيا على مؤشرات استدامة أداء الأعمال التالية داخل شركتك .

٥	٤	٣	٢	١	العبــــــــــــــــارات
أوافق تماما	أوافق	لا رأي	لاأوافق	لا أوافق تماما	
					أولا: تؤثر ممارسات التنمية المستدامة إيجابيا على مؤشرات الأداء الاجتماعي التالية:
					١- تطوير وتدريب الموظفين.
					٢- تحسين العلاقات البيئية أو بيئة العمل.
					٣- الاحتفاظ بالموظفين المدربين.
					٤- حماية أمن وصحة الموظفين.
					٥- زيادة درجة رضا الموظفين.
					٦- زيادة درجة رضا العميل عن عملية توصيل المنتج أو الخدمة.
					٧- تحسين مستوى جودة المنتج أو الخدمة.
					٨- زيادة درجة الإفصاح عبر الانترنت عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات.
					ثانياً: تؤثر ممارسات التنمية المستدامة إيجابيا على مؤشرات الأداء الاقتصادي التالية:
					١- زيادة نسبة المبيعات من المنتجات الجديدة.
					٢- زيادة عدد المنتجات الجديدة الناجحة المقدمة للسوق.
					٣- تخفيض نسبة مردودات المبيعات.
					٤- زيادة نسبة الحصة السوقية للشركة.
					٥- زيادة ميزانية البحوث والتطوير.
					٦- زيادة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .
					٧- زيادة صافي الربح قبل الضرائب من الأنشطة التشغيلية

العبارات	١ لاوافق تماما	٢ لاوافق	٣ لا رأي	٤ أوافق	٥ أوافق تماما
٨- زيادة معدل العائد على الاستثمار.					
٩- زيادة معدل نمو المبيعات.					
١٠- زيادة حجم الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات.					
ثالثاً: تؤثر ممارسات التنمية المستدامة إيجابياً على مؤشرات الأداء البيئي التالية:					
١- زيادة الموازنة اللازمة لعلاج الإضرار على البيئة.					
٢- زيادة الموازنة اللازمة لحماية المياه.					
٣- زيادة الموازنة اللازمة لمعالجة أضرار الكربون.					
٤- زيادة حجم الاستثمارات في التكنولوجيا الخالية من التلوث.					
٥- زيادة الموازنة المخصصة لرعاية المجتمع أو التفاعل معه.					
٦- زيادة حجم الموازنة المخصصة للتبرعات للمجتمع.					

السؤال الثالث :

إلى أي مدى ترى أن الأثر الإيجابي لممارسات التنمية المستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال يزداد في ظل توافر الممارسات التالية لحوكمة الشركات.

العبارات	١ لا أوافق تماما	٢ لا أوافق	٣ لا رأي	٤ أوافق	٥ أوافق تماما
أولاً: يزداد الأثر الإيجابي لممارسات التنمية الاجتماعية للاستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال في ظل ممارسات حوكمة الشركات التالية :					
١- الإفصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة.					
٢- الإفصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.					
٣- الإفصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية.					
٤- الإفصاح عن قوة ونزاهة مجلس الإدارة.					
٥- توافر لجنة مراجعة قوية بالشركة.					
٦- الإفصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.					
٧- الإفصاح الكافي عن مجلس الإدارة وفعالية لجانته.					

٥ أوافق تماما	٤ أوافق	٣ لا راي	٢ لا أوافق	١ لا أوافق تماما	العبارة
					٨- التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية.
					٩- استقلال وحيادية المراجع الخارجى للشركة.
					ثانيا: يزداد الأثر الإيجابي لممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال في ظل ممارسات حوكمة الشركات التالية :
					١- الإفصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة.
					٢- الإفصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.
					٣- الإفصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية.
					٤- الإفصاح عن قوة ونزاهة مجلس الإدارة.
					٥- توافر لجنة مراجعة قوية بالشركة.
					٦- الإفصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.
					٧- الإفصاح الكافي عن مجلس الإدارة وفعالية لجانته.
					٨- التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية.
					٩- استقلال وحيادية المراجع الخارجى للشركة.
					ثالثا: يزداد الأثر الإيجابي لممارسات التنمية البيئية للاستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال في ظل ممارسات حوكمة الشركات التالية :
					١- الإفصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة.
					٢- الإفصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.
					٣- الإفصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية.
					٤- الإفصاح عن قوة ونزاهة مجلس الإدارة.
					٥- توافر لجنة مراجعة قوية بالشركة.
					٦- الإفصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.
					٧- الإفصاح الكافي عن مجلس الإدارة وفعالية لجانته.
					٨- التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية.
					٩- استقلال وحيادية المراجع الخارجى للشركة.

٥ أوافق تماما	٤ أوافق	٣ لا أوافق	٢ لا أوافق	١ لا أوافق تماما	العبارة
					٨- التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية.
					٩- استقلال وحيادية المراجع الخارجي للشركة.
					ثانيا: يزداد الأثر الإيجابي لممارسات التنمية الاقتصادية للاستدامة على مؤشرات استدامة أداء الأعمال في ظل ممارسات حوكمة الشركات التالية :
					١- الإفصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة.
					٢- الإفصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.
					٣- الإفصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية.
					٤- الإفصاح عن قوة ونزاهة مجلس الإدارة.
					٥- توافر لجنة مراجعة قوية بالشركة.
					٦- الإفصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.
					٧- الإفصاح الكافي عن مجلس الإدارة وفعالية لجانته.
					٨- التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية.
					٩- استقلال وحيادية المراجع الخارجي للشركة.
					ثالثا: يزداد الأثر الإيجابي لممارسات التنمية البيئية للاستدامة على مؤشرات استدامة الأعمال في ظل ممارسات حوكمة الشركات التالية :
					١- الإفصاح عن سياسات وإجراءات نظام البلاغات داخل الشركة.
					٢- الإفصاح عن سياسات وإجراءات مكافحة الرشوة والفساد.
					٣- الإفصاح عن سياسات وإجراءات منع التجارة بالمعلومات الداخلية.
					٤- الإفصاح عن قوة ونزاهة مجلس الإدارة.
					٥- توافر لجنة مراجعة قوية بالشركة.
					٦- الإفصاح عن دليل الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات.
					٧- الإفصاح الكافي عن مجلس الإدارة وفعالية لجانته.
					٨- التزام الشركة بمعايير المحاسبة والمراجعة وكذلك معايير إعداد التقارير المالية.
					٩- استقلال وحيادية المراجع الخارجي للشركة.